الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

كلية: العلوم الاقتصادية، **التجارية** وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة

عدة صابرينة

عواودة سامية

تحت عنوان:

دور الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إستراتجية بناء المناطق الحرة

ـ دراسة حالة منطقة بلارة نموذجا-

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ.دحماني رضا	**(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. شباح رشيد	**(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا و مقررا**
أ. بن صوشة ثامر	**(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

شكـر
و عـرفـــا ن

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين الذي منحنا القوة وساعدنا على إنهاء هذا البحث والخروج به بهذه الصورة الممتازة، فبالأمس القريب بدأنا مسيرتنا التعليمية ونحن ننظر إلى يوم التخرج كأنه يوم بعيد

وإن هذا البحث الذي نقدمه لكم يحمل في طياته معلومات هامة بذلنا مجهودًا عظيمًا لدراستها وجمعها لتظهر لكم بهذا الشكل،

وإيمانّا بمبدأ أنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس، فإني نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ شباح رشيد الذي ساعدنا كثيرًا في مسيرتينا لإنجاز وكتابة هذا البحث وكان له دورًا عظيمًا من خلال تعليماته ونقده البناء ودعمه الأكاديمي، كما نوجه الشكر لأسرتينا فردًا فردًا الذين صبروا وتحملوا معنا ومنحونا الدعم على جميع الأصعدة، ونشكر أصدقائنا والأحباب وكل شخص قدم لنا الدعم المادي أو المعنوي،

إ هـد ا ء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز).

إلى أميري

إلى من انتظروا قطافا ثمرة جهدي طويلاً، فكانوا شركاء كل بسمة ودمعة وحسرة.. أحباب قلبي.. أخوتي

إلى صديقاتي غاليات

إلىجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

عدة صابرينة.

إ هـد ا ء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛

فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،

وراعتني حتى صرت كبيرًا

(أمي الغالية)، طيَّب الله ثراها.

إلى إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.

إلى صديقاتي غاليات

بشرى غاليتي

إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

عواودة سامية

ملخص:

دور الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إستراتيجية بناء المناطق، مع دراسة حالة "بلارة"، يعتبر حاسمًا في تحقيق التعاون الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة. تم تحليل هذا الدور من خلال دراسة حالة "بلارة"، والتي تعكس جهود الجزائر في بناء وتطوير المنطقة.

أظهرت الدراسة أن الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر قد ساهمت في توسيع شبكات العلاقات الدبلوماسية وتعزيز التبادل التجاري والاستثمارات مع دول أخرى في سياق بناء منطقة "بلارة". وتأتي هذه الدراسة كمحاولة من لتسليط الضوء على المفاهيم والاطلاع على نشاط الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر و فهم الآليات والوسائل المعتمدة في إنجاح وتفعيل عمل المناطق الحرة بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، تشير نتائج الدراسة إلا إن الدبلوماسية الاقتصادية تلعب دورا هاما في بناء العلاقات الاقتصادية وتعزيز الانفتاح الاقتصادي و بالتالي بعث المناطق الحرة بصيغتها الجديدة .

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، المناطق الحرة، التجارة الدولية، منطقة"بلارة".

The role of economic diplomacy for Algeria in the strategy of building regions, with a case study of "Blara," is considered crucial in achieving economic cooperation and promoting sustainable development. This role has been analyzed through the case study of "Blara," which reflects Algeria's efforts in building and developing the region.

The study has shown that Algeria's economic diplomacy has contributed to expanding diplomatic networks, enhancing trade exchanges, and attracting investments with other countries in the context of building the "Blara" region. This study aims to shed light on the concepts and explore the activities of economic diplomacy in Algeria, as well as understand the mechanisms and means employed to successfully establish and activate free trade zones. By following a descriptive and analytical approach, the study's results indicate that economic diplomacy plays a vital role in building economic relationships, promoting economic openness, and thus establishing new forms of free trade zones.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

شكر وعرفان .....

إهداء .....

إهداء .....

قائمة المحتويات .....

قائمة الأشكال .....

قائمة الجداول .....

مقدمة .....أ

الفصل الأول..... **8**

المبحث الأول: المناطق الحرة وعائديها على البلدان النامية **10**

المطلب الأول: نشأة و مفهوم المناطق الحرة.....10

المطلب الثاني: أنواع و أهداف المناطق الحرة، مقومات و معوقات. 14

المطلب الثالث: عائديه المناطق الحرة.....21

المبحث الثاني: الإطار النظري ل *الدبلوماسية الاقتصادية*.....24

المطلب الأول: نشأة وتعريف الدبلوماسية الاقتصادية.....24

المطلب الثاني: مستويات الدبوماسية الاقتصادية.....29

المطلب الثالث: الدبلوماسية و العولمة.....32

خلاصة: **34**

الفصل الثاني **35**

تمهيد:.....**36**

المبحث الأول: الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر والنهوض بالمناطق الحرة......**37**

المطلب الأول : الانفتاح الاقتصادي للجزائر وإطلاق المناطق الحرة 37

المطلب الثاني: واقع الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر (آفاق وتحديات): 41
المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز إقامة مناطق حرة في الجزائر وجذب الاستثمارات الأجنبية.....49
المبحث الثاني: المناطق الحرة في الجزائر أسباب التخلي وإعادة البعث دراسة حالة "بلارة" نموذجا 58
المطلب الأول: التعريف بالمناطق الحرة في الجزائر نبذة تاريخية.....58
المطلب الثاني: مقومات النجاح وأسباب الفشل 59
المطلب الثالث: المناطق الحرة الصناعية كآليات بعث المنطقة الصناعية بلارة.....62
خلاصة: 67
خاتمة 69
قائمة المراجع.....73
قائمة الملاحق.....80

قائمة الأشكال

الشكل رقم1: أنواع المناطق الحرة **16**

الشكل رقم 2:حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر..... **55**

قائمة الجداول

الجدول 1 – مراحل الدبلوماسية الاقتصادية **25**

الجدول رقمّ(2–1): التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة 2020/2010 ..... **51**

الجدول رقم 02 تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والمستورد إلى الجزائر في الفترة 2010–2020 في إطار اتفاقيات تشجيع الاستثمار: **55**

مقدمة

مقدمة

أصبحت المناطق الحرة ظاهرة عالمية بامتياز، فمعظم الدول ذات لاقتصاد الانتقالي من اقتصاد موجه لاقتصاد حر تبنت المناطق الحرة كآليات إقتصادية للانتقال التدريجي،باعتبارها وسيلة لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها داخل البلد المضيف،وقد ساهمت المناطق الحرة في نمو اقتصاديات العديد من الدول فلهذا تحرص الدول النامية على إنشاء المناطق الحرة من أجل دفعورفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعي.

فقدعمدت الدول المتقدمة خلال العقدين السالفين على تنفيذ سياساتاقتصادية و ثقافية تشكل ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية، فهي تشير إلى الجهود التي تبذلها الدول لتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية أو العديدة مع دول أخرى. يمكن أن تشمل هذه الجهود إبرام اتفاقيات، أو في إنشاء المناطق الحرة كوسيلة لتعزيز التجارة والاستثمار بينها. يتم التفاوض على اتفاقيات وترتيبات خاصة بين الحكومات لتسهيل إنشاء وتشغيل المناطق الحرة، وكذا تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية أيضًا لتعزيز المناطق الحرة وزيادة جاذبيتها للمستثمرين الأجانب. من خلال المفاوضات الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى، يمكن للحكومات توفير الدعم والضمانات للشركات الأجنبية التي ترغب في الاستثمار في المناطق الحرة.بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز التجارة الخارجية وتوسيع قاعدة العملاء للشركات الموجودة في المناطق الحرة. يمكن للحكومات استخدام شبكاتها الدبلوماسية للترويج للمنتجات والخدمات المتاحة في المناطق الحرة، وتنظيم الفعاليات التجارية والمعارض للتعريف بالفرص الاستثمارية وزيادة الوعي بالمناطق الحرة وفوائدها الاقتصادية.

وبالتالي، يمكن القول إن المناطق الحرة والدبلوماسية الاقتصادية تتشابك في تعزيز التجارة والاستثمار وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول، مما يسهم في النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

أولا-الإشكالية

وعلى ضوء ما تقدم قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية

– هل تستطيع للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بعث المناطق الحرة وتفعيلها؟

تم إدراج الأسئلة الفرعية التالية تحت هذا التساؤل الرئيسي:

– ماذا تحمل الدبلوماسية الاقتصادية لاقتصاديات البلدان؟

–ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بالمناطق الحرة ؟ وماهي أهم التطورات التي شهدتها؟

– كيف يمكن الربط بين الدبلوماسية الاقتصادية والمناطق الحرة؟

ثانيا– الفرضيات الدراسة

ولمعالجة إشكالية البحث في دراستنا كانت لدينا الفرضية التالية:

–لا يعتمد نجاح المناطق الحرة في الجزائر على نشاط الدبلوماسية الاقتصادية

1ثالثا: أهداف الدراسة

يمكن حصر أهداف الدارسة فيما يلي:

- تحديد المفاهيم والاطلاع على نشاط الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر
- فهم الآليات والوسائل المعتمدة في إنجاح وتفعيل عمل المناطق الحرة

رابعا– أهمية الدراسة

–إثراء البحوث العلمية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، نظرا لكونها محدودة، يمكن أن يساهم في تطوير فهمنا لهذا المجال الهام. تساهم البحوث في التعرف على المناطق الحرة ونشأتها، وأنواعها، وأهميتها في التنمية الاقتصادية. كما تتناول الحوافز والضمانات المقدمة للاستثمار في المناطق الحرة وتحليل فعالية هذه المناطق في جذب الاستثمارات، وذلك نظرًا لتزايد اهتمام الدول بإنشاء مناطق حرة.

خامسا-أسباب اختيار الموضوع

-تطوير المعرفة الخاصة، دراسة المناطق الحرة والدبلوماسية الاقتصادية يمكن أن يمنحنا فهمًا أعمق لهذه المفاهيم، وأن يمكننا من الاستفادة من هذه المعرفة في مجال الأعمال أو الحكومة أو البحث الأكاديمي في المستقبل.

- اهتمام شخصي بالشؤون الاقتصادية والتجارة الدولية. و رغبة في فهم كيفية عمل المناطق الحرة والدبلوماسية الاقتصادية وكيف يؤثر ذلك على التجارة العالمية والاستثمارات الأجنبية.

-هناك زيادة في إنشاء المناطق الحرة واستخدام الدبلوماسية الاقتصادية في العديد من الدول حول العالم. رغبةفي استكشاف هذا التطور وفهم تأثيره على الاقتصاديات الوطنية والعلاقات الدولية.

سادسا- حدود الدراسة

من اجل معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع تم تحديد الإطار العام للدارسة وحدود البحث كالأتي:

- **حدود المكانية:**حاولنا الاهتمام في هذه الدراسة بمنطقة بلارة حتى نعطى بعدا ميدانيا وتطبيقيا للدراسة الواقعة بولاية جيجل
- **الحدود الزمنية:** بحكم تطرقنا إلى بداية الانفتاح الاقتصادي للجزائر فقد كانت الدراسة تمتد إلى ما قبل سنوات 1990 والذي خصينا فينا بذكر أهم المحطات الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر مرورا ببداية إنشاء المناطق الحرة في تسعينيات القرن الماضي وإلى غاية استحداث القانون الجديد للمناطق الجديدة سنة 2022.

سابعا- منهج الدراسة

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية واختبار صحة فرضيتنا، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال التطرق لمختلف المفاهيم وعناصر المتعلقة بالمناطق الحرة و الدبلوماسية الاقتصادية

ثامنا- الدراسات السابقة:

-دراسة حميد شاشو،دور المناطق الحرة في الاندماج الاقتصادي المغاربي ،2016

تهدف الدراسة إلى المعرفة الاقتصادية لمناطق الحرة من حيث أنواعها وفوائدها وميكانزماتها التسيرية ومساهمتها في تنمية السلاسل القيم العالمية وعمى مدى أن تكون المناطق الحرة الحدودية المرحمة الأولى للاندماج المغاربي.

ومن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

يعتبر إنشاء المناطق الحرة الحدودية فيما بين الدول المغاربية كمرحمة أولية للاندماج الاقتصادي المغاربي وهذا بالتفاعل والتكامل وتقريب السياسات والاستراتيجيات التنموية المشتركة داخل بهذه المناطق الحرة الحدودية، ثم تعميميا تدريجيا وبهذا بتكوين اندماج وتكتل اقتصادي مغاربي شامل .

-دراسة أوسرير منور،محمدمداحي،إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: المنطقة الحرة بلارة نموذجا ،2020

تهدف الدراسة تبيان أهمية المناطق الحرة في العام وإشكالية تفعيل دور هذه المنطقة في الاقتصاد الوطني وعن طريق استغلال المميزات الطبيعية والجغرافية التي تتفرد بما هذه المناطق عن كل المناطق الحرة وذلك بغية الوصول إلى نتيجة مفادها أن المنطقة بلارة تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية عند إدراجها فيأولويات البرنامج الاقتصادية.

ومن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

يتوقف نجاح المنطقة الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق أهدافها الأخرى على توافر العوامل الحاكمة في نجاحها ابتداء مندراسة ملائمة الفكرة لظروف الدولة والتحضير لها مع عمل دراسة جدوى اقتصادية وتزويد المناطق الحرة بالنية الأساسية وتطبيق نظاممتكامل من الحوافز.

دراسة قادري عبد القادر، تجربة إقامة المناطق الحرة كأحد السبل للتنمية في الاقتصاديات النامية- دراسة تجارب دولية- 2020

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المناطق الحرة في استقطاب الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها، وذلك من خلال دراسة المناطق الحرة باعتبارها تتوفر على مجموعة من الحوافز كأداة لجذب الاستثمارات جنبا إلى جنب مع مجموعة المقومات الأخرى التي تدعم وتجعل من الحوافز أكثر فعالية.

ومن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

تعتبر المناطق الحرة واحدة من الأدوات الاقتصادية الرئيسية التي يعتمد عليها الدول في تعزيز اقتصادياتها، من خلال استخدامها كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية. وتتمثل فكرة المناطق الحرة في إنشاء مناطق جغرافية محددة داخلة الدولة، حيث يتم تطبيق سياسات اقتصادية متميزة بهدف تشجيع الأعمال التجارية والاستثمارات.

دراسة حكيم بوحرب ،دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق إقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج إنعاش اقتصادي 2021

استهدفت الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية وتحقيق أهم مبتغى اقتصادي ألا وهو إقلاع اقتصادي، و لتحقيق أهداف الدراسة تناولنا جانب النظري المؤطر للعلاقة بن الدبلوماسية اقتصادية و إستراتيجية تحقيق إقلاع اقتصادي.

ومن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة مؤشرات تحسن أداءالدبلوماسية اقتصاديةودورها فيدعم التوجه نحو إقلاع اقتصادي، غير أن تنمية هذا الدور وتعزيزه يستوجب توفر مجموعة من الشروط و المتطلبات البنيوية و الهيكلية خاصة للقطاعات التي يرتكز عليها برنامجانتعاش اقتصادي.

دراسة،قطاب الجمعي وسيم، العولمة وتأثيرها على الدبلوماسية الاقتصادية 2021

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحول الكبير الذي شهدنه الدبلوماسية مع اشتداد حدة العولمة الاقتصادية وتدويل قواعد الاندماج. حيث أن نتائج الدراسة بينت تراجع احتكار الدولة للتعامل في الشؤون الاقتصادية، وبرز بذلك شكل جديد من التفاعل الدبلوماسي بحيث بدأت الدول تنخرط في أشكال جديدة من الدبلوماسية متعددة الأطراف مع مشاركة خليط من الممثلين من هيئات مستقلة عن الدول. كما أصبح لوزراء التجارة والمالية ورجال الأعمال نفس الدور الذي كان يلعبه وزراء الخارجية سابقا. وقد بينت الدراسة أيضا

حال الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في هذا السياق الدولي شديد التشابك وقدمت مجموعة من التوصيات التي من شئنها تحسين أداء كل الفاعلين في الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

ومن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

تعزز العولمة والتكنولوجيا التواصل والتفاعل العابر للحدود في العلاقات الدولية، حيث يمكن للأفراد والشركات التعامل والتعاون عبر الحدود بسهولة أكبر. وقد أدى هذا التطور إلى مشاركة أطراف غير حكومية في الدبلوماسية، حيث لم تعد إدارة العلاقات الدولية مقتصرة على الحكومات فحسب بل تشمل أيضًا المجموعات غير الحكومية ورجال الأعمال والمنظمات المدنية. وتحتاج وزارة الشؤون الخارجية إلى تعديلات هيكلية ووظيفية لمواجهة هذه التحولات، وتعزيز الجانب الاقتصادي في عملها. وتلعب السفارات دورًا أساسيًا في توفير المعلومات وتسهيل الاتصالات والزيارات التجارية والاستثمارية، وتساعد في تنسيق التعاون بين القطاعات المعنية في الدولة.

دراسة عبد الله بن الضب، عثمان بلال، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في تنويع الشركاء في قطاع التجارة الخارجية 2023

هذه الدراسة تستكشف دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وأهمية التعاون الذي تتعامل معه، من خلال الاتفاقيات التجارية التي عقدتها الجزائر مع دول أخرى. تسعى هذه الدراسة إلى مساهمتها في تطوير الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بناءً على أدلة حقيقية.

بشكل عام، تشير الدراسة إلى ضرورة وجود تحول في سياسات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بهدف زيادة التعاون وتنويع الشراكات الاقتصادية، وذلك من خلال استغلال الفرص المتاحة وتعزيز العلاقات الاقتصادية الجديدة.

ومن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

يعكس دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية التعاون الوثيق الذي تتبعه الدبلوماسية مع الشركاء الاقتصاديين. تتمثل أهمية هذا التعاون في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدان، حيث تمتلك الجزائر نسبة تحكم فيها الدول الأوروبية بما يصل إلى 50٪ من إجمالي الصادرات والواردات.

تاسعا–صعوبات الدراسة

–الغياب التام للمؤلفات وحتى المقالات الخاصة في المجلات لحداثة المعالجة الأكاديمية لموضوع الدبلوماسية الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى يعتبر موضوع المناطق الحرة بالموضوع الجديد و أنّ الدراسة الموجودة لا تعدو أن تكون دراسات نظرية بحتة.

عاشرا–هيكل الدراسة

احتوى البحث على المقدمة، ولغرض معالجة الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، الفصل الأول ارتبط بالجانب النظري، والفصل الثاني تعلق بالدراسة حالة

–**الفصل الأول:** بعنوان دور الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إستراتيجية بناء المناطق الحرة الذي يحتوي على الجانب النظري والمفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية و المناطق الحرة حيث عرض فيه مبحثينأولاالمناطق الحرة وعائديتها على البلدان النامية، ثانيا الاطارالنظري لـ"الدبلوماسية الاقتصادية"

1. **الفصل الثاني:**والذي يحتوي على الجهود الجزائرية في تفعيل آليات الدبلوماسية الاقتصادية واثار الانفتاح الاقتصادي للجزائر على إطلاق المناطق الحرة و إمكانية إعادة إرساء المنطقة "بلارة" كمنطقة حرة صناعية و هذا بعنواندور الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إستراتيجية بناء المناطق دراسة حالة "بلارة"الذي يشمل مبحثين المتمثلة في الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر والنهوض بالمناطق الحرة، المناطق الحرة في الجزائر أسباب التخلي وإعادة البعث دراسة حالة المنطقة "بلارة"

الفصل الأول

دور الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إستراتجية بناء المناطق الحرة

تمهيد:

تتمثل الدبلوماسية الاقتصادية في استخدام العلاقات الدولية والتفاوض الدبلوماسي في تعزيز التجارة والاستثمار وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول. وفيما يتعلق ببناء المناطق الحرة، فإن الدبلوماسية الاقتصادية تلعب دورًا حيويًا في إستراتيجية بناء المناطق الحرة، أحد الأهداف الرئيسية للدبلوماسية الاقتصادية هو جذب الاستثمارات وتشجيع الشركات على الاستثمار في الدولة المستضيفة. كما أن الدبلوماسية الاقتصادية تساعد في تعزيز التجارة الدولية وزيادة حجم التجارة بين الدول. فعلى سبيل المثال، يمكن للدبلوماسية الاقتصادية أن تساعد في تفعيل الاتفاقيات التجارية بين الدول وتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري بينها، مما يمكن أن يزيد من الفرص التجارية المتاحة في المناطق الحرة.

حيثتوجد علاقة وثيقة بين المناطق الحرة والدبلوماسية الاقتصادية، حيث تستخدم الحكومات الدبلوماسية الاقتصادية لجذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز التجارة، وتعتبر المناطق الحرة واحدة من أهم الوسائل التي تستخدمها الدول في هذا الصدد.وبالتالي، يمكن القول إن المناطق الحرة والدبلوماسية الاقتصادية تشكلان جزءاً من الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة للدول، حيث تعمل الدبلوماسية الاقتصادية على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى، بينما تعمل المناطق الحرة على توفير بيئة مناسبة للشركات والمستثمرين لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

المبحث الأول: المناطق الحرة وعائديها على البلدان النامية

تعتبر المناطق الحرة أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الاستثمارات في البلدان النامية، حيث تتيح فرص العمل وتنشيط الاقتصاد المحلي والعالمي. وتحقق المناطق الحرة أيضًا فوائد اقتصادية مباشرة وغير مباشرة للبلدان النامية.

المطلب الأول: نشأة و مفهوم المناطق الحرة

ظهرت المناطق الحرة بشكل شائع في القرن العشرين كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي و تشير المناطق الحرة إلى مناطق أو مواقع ذات حكم ذاتي اقتصادي داخل دولة أو بين الدول.

1-نشأة مناطق الحرة:

- إذا كان مفهوم المنطقة الحرة حديثا اليوم، فان نظامها وجد منذ القدم، حيث إن أول منطقة حرة عرفت في التاريخ هي جزيرة ديلوس (DELOS) في البحر ايجا منذ ألفي سنة مضت بالإمبراطورية الرومانية حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن و التخزين و إعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية إضافة إلى تحرر تجارتها الدولية من القيود الإدارية أو التشريعية، وهذا بفضل حيازتها على موقع جغرافي ممتاز فهي ترتبط تجاريا بين الشرق و الغرب، كما نجد دول حوض البحر الأبيض المتوسط اعتمدت على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى، و مع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوربية في أنشاء مناطق صغيرة لها في مدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها و بين مستعمرتها و من الأمثلة على ذلك:

منطقة جبل طارق و التي أنشأت عام 1704؛

منطقة سنغافورة و التي أنشأت عام 1819؛

منطقة هونغ كونغ وأنشأت عام 1842؛

كما عرفت فرنسا منذ سنة 1938 نصوص تشريعية تسمح بإنشاء المناطق الحرة، لا سيما تجربة مرسيليا التي كانت ملتقا الطرق التجارية ما بين أوربا الشمالية و حوض البحر الأبيض المتوسط كما عرفت دول أروبية أخرى هذه التجارب كايطاليا و المجر.

و مع النصف القرن 19 و بداية القرن 20 بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أروبا، وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الإستراتجية الهامة على خطوط التجارة العالمية و كان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في هذا الوقت في شكل مراكز التخزين و إعادة التصدير.

و لقد كانت المنطقة الحرة بشانون (Shannon) المتواجدة غرب ايرلندا هي أول منطقة حرة لتجهيز الصادرات و التي أنشأت عام 1959، ثم تلتها في فترات متلاحقة إقامة مناطق حرة في بورتويكو عام 1962 و في الهند عام 1965 وتايوان و الفلبين و الدومينيك و المكسيك...الخ في إطار هذا التزايد و الانتشار الهائل في عدد المناطق الحرة فقد بلغ عددها في العالم في الفترة الممتدة بين 1970و 1998 ما يزيد عن 176 منطقة حرة على اختلاف أنواعها و أنشطتها، كما يشير تقرير منظمة العمل اليدوية حول التوظيف في العالم إن عددها وصل عام 2002إلى 3000 منطقة أي بمعدل نمو قدره 1604.5[1]%.

2-مفهوم المناطق الحرة

تلعب المناطق الحرة دورا كبيرا في عولمة اقتصاديات الدول التي تتمتع باقتصاد حر، لذلك زاد اهتمام الدول والحكومات بها و أصبحت الدول التي تلجأ إليها على اختلاف إمكانياتها الاقتصادية، و سنحاول في هذا المحور التعريف بالمناطق الحرة .

-المنطقة الحرة هي تلك " المساحة من الأرض و التي تحددها ما على أرضها و تحدها أسوار و تقام غالبا بالقرب من الموانئ الرئيسية و المطارات، و تعفى من الرسوم و القيود التي تفرض من قبل الدولة على

[1]عاشور مزريق، **دور المناطق الحرة كشكل من إشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية تجارب مختارة**,الملتقى الوطني الأول أفاق التنمية الإقليمية و المكانية في الجزائر،المنعقد في يومي 6 و 7 نوفمبر 2013، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة أدرار،الجزائر.

البضائع الواردة و الصادرة من والى أرضيها، وذلك بغرض جذب المستثمرين، و قد تكون منطقة حرة أو صناعية، أو مركز لوجستي.[1]

– كما تعرف بأنها جزء من ارض الدولة، معزولة و مقفلة محاطة بالأسوار تقام سواء بالميناء أو بجواره ولا يقيم بها السكان بصفة دائمة و تمنح بها تسهيلات في عمليات الشحن و التفريغ لكافة البضائع عدا الممنوعة، ولا تخضع هذه المنطقة للنظام الجمركي المحلي، كذلك تعرف بأنها المساحة المحايدة التي يخزن فيها الشاحن بضاعته ثم يقف ليلتقط أنفاسه ليقرر خطواته التالية.[2]

– و تعرف المناطق الحرة أيضا بأنها مساحة جغرافية من إقليم الدولة المضيفة، تخضع لسيادتها الكاملة و يتم تحديدها على المنافذ البرية أو الجوية للدولة أو بجوارها أو في أي أقاليم أخرى من الدولة، و تعزل عن بقية أجزائها، و يجري تنظيم الأنشطة الاستثمارية فيها بقواعد قانونية و اقتصادية و إجرائية خاصة، تهدف لجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية إليها وتحقق أهداف أخرى للدولة المضيفة.[3]

مما سبق نستنتج أن المنطقة الحرة عبارة عن مساحة جغرافية من إقليم الدولة الضعيفة، تخضع لسيادتها الكاملة، و يتم تحديدها على المنافذ البرية أو البحرية أو الجوية للدولة أو بجوارها أو في أي أقاليم أخرى من الدولة و تعزلها عن بقية أجزائها، و يجري تنظيم الأنشطة الاستثمارية فيها بقواعد قانونية و اقتصادية و إجرائية خاصة تهدف لجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية إليها و تحقيق أهداف أخرى للدولة المضيفة.

---

[1] – رصاع حياة، (2018\2019)، **دور اللوجيستيات في تطوير الموانئ البحرية دراسة مقارنة بين ميناء روتردام وميناء وهران**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهرن –2محمد بن احمد،ص120.

[2] – حميد شاشوة، (2016)، **دور مناطق الحرة في الاندماج الاقتصادي المغاربي**، دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط ، المجلد السابع،(العدد3)،سبتمبر، ص321.

[3] – مونه محمد، بوزايدة لخضر (2021\2022)، **المقايضة و المبادلات التجارية كآلية لإقامة المناطق الحرة بالجزائر – دراسة تحليلية للمناطق الحدودية بالجزائر**،شهادة ماستر أكاديمي، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة طاهري محمد بشار، ص15.

3- خصائص المناطق الحرة:

تتمثل خصائص المنطقة الحرة في ما يلي[1]:

- **التعطيل الضريبي:** الميزة الأساسية للمناطق الحرة تكمن في نظامها الضريبي الذي يخضع له المتعاملون من خلال مختلف العمليات التي تجري داخلها, ذلل كان المنطقة الحرة لا يمكن تحديدها كما هي إلا إذا منحت أنظمة تشريعية مشجعة و خاصة من الناحية الضريبية مقارنة بالمحيط الاقتصادي الذي تعمل من حوله.
- **الشمولية:** فالمناطق الحرة مفتوحة على كل المتعاملين اللذين يرغبون في الاستثمار فيها من دون أي تفرقة بالنظر إلى الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة .
- **المساواة:** إن كل المتعاملين في المنطقة الحرة يعاملون على قدم المساواة, ذلك أن الامتيازات تنمح للجميع, فليس هناك أي تمييز تفضيلي في المعاملة داخل المنطقة نفسها.
- **العزل:** بمعنى أن المنطقة الحرة محصورة عن بقية إقليم الدولة المضيفة لها, و في حالة الضرورة يمكن وضع عازل غير ممكن اقتحامه, كما لا يمكن لأي شخص طبيعي أن يأتي للإقامة فيها باستثناء الأيدي العاملة.
- **الخروج عن الإقليم الجمركي:**بمعنى إن العمليات بداخلها لا تخضع للتشريعات و الأنظمة الجمركية و القانونية و القيود المطبقة بالنسبة إلى الأنشطة ذاتها داخل الإقليم الجمركي
- **تسيير الإجراءات الإدارية:** فالمناطق الحرة تتميز بانسياب ملحوظ للإدارات, فالإجراءات الإدارية داخل المنطقة تتميز بالسرعة و المرونة و البساطة.

---

[1] شعباني لطفي، مسوساوي روميصاء، **استثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة صناعية للتصدير**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول **مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية**،المنعقد يومي 26 و27ماي 2016 ،كلية الاقتصادية التجارية و علوم التسيير.

المطلب الثاني:أنواع و أهداف المناطق الحرة، مقومات و معوقات.

تتنوع أنواع المناطق الحرة وأهدافها بحسب الدولة التي تقوم بتأسيسها والأسواق التي تهدف إلى الوصول إليها.وتتميز كذلك بعدة مقومات من بينها توفير بيئة استثمارية جاذبة ومع ذلك، يوجد بعض المعوقات التي يمكن أن تعيق النجاح والفعالية للمناطق الحرة.

1- أنواع المناطق الحرة:

على الرغم من اختلاف أنواع التي تأخذها هذه المناطق بيد أن جميعها تشترك في أنه لا يتم فرض أي نوع من الرسوم أو الضرائب الجمركية على وارداتها من العالم الخارجي، كما تعامل المنتجات التي تخرج من هذه المناطق إلى داخل البلاد كما لو كانت سلعاً مستوردة من الخارج.

وينبغي الإشارة إلى أنه من الصعوبة بمكان التمييز الدقيق بين الكثير من أنواع المناطق الحرة لتداخلها وتشابك نشاطاتها الاستثمارية، لكن للأغراض التحليلية يمكن تقسيمها إلى الآتي:[1]

- **المناطق الحرة التجارية :** هي المناطق الحرة التي يتحدد نشاطها في استزاد السلع و المنتجات من خارج الدولة التي تقام فيها أو من داخلها ، لغرض خزنها أو إعادة تعبئتها وتغليفها و من ثم تصديرها إلى الخارج و جزء منها إلى الداخل، إي تعد بمنزلة مستودع أو مركز تخزين و تتحدد أهدافها في تنمية التبادل التجاري من خلال تنمية تجارة الترانزيت و تجارة إعادة التصدير و تسيير تدفق السلع من الدول المضيفة و إليها.
- **المناطق الحرة الصناعية:**هي المناطق الحرة التي تتخصص للاستثمار الصناعي والإعمال التجارية و الخدمية المرتبطة بها حصرا واستثناءا من إجراءات السياسة الصناعية المتبعة في الدولة وقيودها.وقد غلبت الصناعات كثيفة العمالة كصناعة المنسوجات و الألبسة الجاهزة والصناعات الجلدية والصناعات الغذائية على المناطق الحرة الصناعية في البلدان النامية، ثم امتدت إلى الصناعات التجميعية في مجال صناعة المركبات والآلات الثقيلة و الأجهزة الالكترونية، وتنحصر

[1] محمد مداحي ،اوسرير منور، (2020)، **إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير المنطقة الحرة بلارة نموذجا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد السادس عشر، (العدد24)، ص ص180،181.

مشروعاتها باستيراد الأجزاء والقطع تامة الصنع و تخزينها في مخازن مؤقتة إلى حين تجميعها لإنتاج منتجات نهائية وإعادة تصديرها.

الأهداف التي حددتها الحكومة في اتخاذ قرار إنشاء منطقة صناعية حرة هي كما يلي[1]:

-خلق فرص العمل;

-جلب العملة الصعبة;

-المساهمة في إنشاء صناعات منتجة موجهة نحو التصدير;

-توفير معارف وخبرات جديدة للمؤسسات المحلية;

-المساهمة في التحول التكنولوجي;

-الاستجابة لمشاكل التنمية الإقليمية;

-تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد المحلية من المواد الخام والمواد شبه المصنعة حسب المنطقة;

-المواءمة والتعاون والتكامل مع السياسة الاقتصادية الوطنية.

- **المناطق الحرة التجارية و الصناعية:** يعد هذا النمط من المناطق الحرة أكثر جدوى من النمطين السابقين و أكثر انتشارا في العالم، إذ تجمع خصائص المناطق الحرة التجارية و المناطق الصناعية و سماتهما، إي أنها تشمل كلا من المناطق الصناعية و المناطق الحرة التجارية، و تسمى أيضا بمناطق تجهيز الصادرات.

- **المناطق الحرة متعددة الإغراض:** وتسمى أيضا بمجمعات الإعمال الحرة، ويعد هذا النوع الأكثر تطورا من أنواع المناطق الحرة العامة في الوقت الحاضر، إذ تمارس أنشطة متعددة في وقت واحد كالنشاط التجاري و التخزين و النشاط الصناعي و المعارض و النشاط السياحي و النشاط الخدمي كشركات التامين و البنوك و مكاتب الاستشارات الفنية والقانونية والاقتصادية إضافة إلى مجمعات

[1] شاشوة حميد،(2015)،**المناطق الحرة الصناعية للتصدير كأداة للانتعاش الاقتصاد الجزائري**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي،المجلد 2015، (العدد20)،ص ص 5،6.

التكنولوجيا و الإنتاج الفني والتلفازي والإعلاني والانترنت وخدمات النقل البحري وقرى الشحن والحاويات وخدمات الترانزيت, حيث تقسم المنطقة الحرة إلى قطاعات، كل قطاع يخصص لنمط من الأنشطة، مثال ذلك المنطقة الحرة في "بودنج " بمدينة شنغهاي في الصين حيث تقسم إلى خمس مناطق حرة فرعية (قطاعات) تجارية، مالية، علمية، سياحية، ترانزيت.

- **المناطق الحرة المتخصصة:** هي المناطق الحرة التي تنشأ في بلد ما وتحدد لنوع معين من الاستثمارات أو لنشاط استراتيجي (خدمي أو إنتاجي) معين، إي إن المنطق الحرة المتخصصة تقام بهدف استيعاب متجانسة من سلع والخدمات يراد توجيهها إلى سوق محددة مسبقا، و تتركز حولأو تعتمد على موارد ومهارات و معارف و تقنيات مشتركة، و تكون عوامل و مقومات أو إخفاقها متماثلة، ولها منافسون محددون، و من ممكن صياغة إستراتيجية خاصة بها في ضوء متطلبات السياسة الاقتصادية لدولة المضيفة، و تمنح الحوافز والتسهيلات المرتبطة بهذا النوع من الاستثمار والتي من شأنها تيسير إقامة المستثمرين وجذبها.

الشكل رقم1: أنواع المناطق الحرة

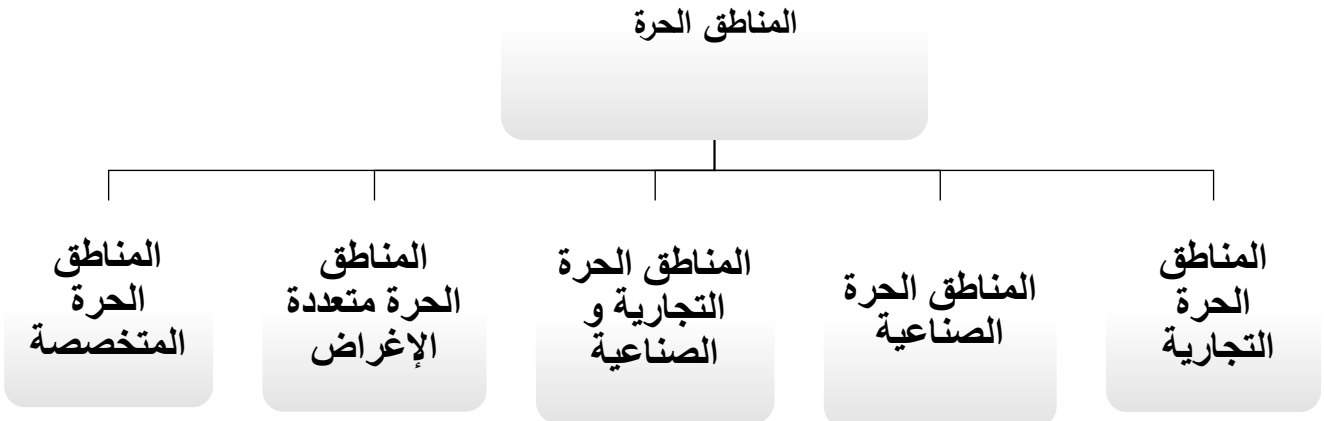

المصدر: من إعداد الطالبتين

2 – أهداف المنطقة الحرة:

تحقق المنطقة الحرة العديد من الأهداف و الفوائد لكل من الدولة نفسها و المستثمرين و المشروعات الوطنية و الأجنبية, و يمكن حصر هذه الفوائد كالتالي:

2-1أهداف المناطق الحرة بالنسبة للدولة المضيفة:

تسعى كل دولة من دول العالم لإنشاء مناطق حرة خاصة بها و ذلك بغية[1]:

– تعزيز الروابط الأمامية للاقتصاد من خلال قيام صناعات تصديرية تعمل على تنمية الصادرات و زيادة الطاقة الإنتاجية لها, كما تعزز الروابط الخلفية له من خلال استدام ملتزانات الإنتاج من المواد الخام و المياه و الكهرباء;

– زيادة موارد الدولة من العملات الصعبة من خلال الإجراءات و الضرائب على الأجور;

– تشغيل الأيدي العاملة، إذ إن المشاريع التي تقام في المناطق الحرة تساهم بشكل كبير في توظيف الأيادي العاملة الوطنية و تكسبها المهارات الفنية التي يمكن نقلها إلي قطاعات خارج المناطق الحرة , مما يعكس ايجابية على رفع إنتاجية هذه القطاعات.

2-2.أهداف المناطق الحرة بالنسبة للمستثمر:

من الأهداف العديدة التي تسعى لتحقيقها الاستثمارات المحلية و الأجنبية من وراء استثمارها في المناطق الحرة مايلي[2]:

– الاستفادة الإعفاءات و المزايا الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمستثمر بخاصة الإعفاءات الجمركية على الصادرات و الواردات والإعفاء الضريبي و الحوافز و التسهيلات الاستثمارية;

---

[1] شنوف عبد الرؤوف،شيخة مبروك العروسي، بوبكر عباسي،(2020)،**دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر التجربة الامارتية أنموذجا**، مجلة التنمية الاقتصادية ،جامعة الوادي، الوادي الجزائر، المجلد الخامس، (العدد02)،ص ص76،77.

[2] إبراهيم فتوح ،عبد القادر احمد حفيظ برهام باعمر،(2019)،**دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية قي سلطنة عمان دراسة ميدانية على منطقة حرة بصلالة**، مجلة اقتصاد المال والإعمال JFBE، المجلد الثالث، (العدد3)، ص344.

-الاستفادة من الموقع الجغرافي للمناطق الحرة لما فيه عوائد اقتصادية للمستثمر;

- الاستفادة من توافر بعض المواد الاقتصادية ذات التكلفة المنخفضة الأزمة لعمليات الإنتاج مثل بعض المواد الخام و الأيدي العاملة الرخيصة و انخفاض إيجار الأراضي مما يترتب عليه انخفاض في تكلفة الإنتاج وزيادة الأرباح وزيادة القدرة التنافسية للمشروعات في تلك المناطق.

3- مقومات ومعوقات نجاح المناطق الحرة:

تمثل المقومات والمعوقات مجموعة من العوامل التي تساعد وتسهل عملية إنشاء المناطق الحرة و نجاحه, و يمكن تلخيصها في مايلي[1] :

3-1 -مقومات نجاح المناطق الحرة:

ـ المقومات السياسية و الأمنية:

لاشك أن إنشاء أي منطقة حرة هو و قرار سياسي أو إرادة سياسية قبل أن يكون قرارا اقتصاديا أو تشريعيا يتطلب التوافق في المصالح بين الدول المضيفة و الشركات المستثمرة في المناطق الحرة المزمع إنشاؤها.

ـ المقومات الاقتصادية:

يعد الاستقرار الاقتصادي من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي و المحلي, فضلا عن إتباع الدولة التطورات الاقتصادية الدولية, وانتهاج سياسات الانفتاح الاقتصادي.

ـ المقومات البشرية:

وتتمثل في توفر اليد العاملة الماهرة و الرخيصة, فالشركات المستثمرة التي تستثمر في المناطق الحرة تقوم لتقويم اليد العاملة, بناءا على عدة عوامل, كالمهارة و البراعة و المرونة.

[1] شنوف عبد الرؤوف، شيخة مبروك العروسي، بوبكر عباسي، المرجع سابق، ص ص، 344 ،345، 346.

ـ المقومات التشريعية و القانونية:

تعد المقومات التشريعية و القانونية من أهم المقومات التي تجذب وتستقطب الاستثمارات للمناطق الحرة, حيث تعد هذه القوانين الأساس لإنشاء و تشغيل المناطق الحرة,و يجب أن تتسم هذه القوانين بالشمولية و المرونة و الشفافية.

2-3 -معوقات نجاح المناطق الحرة:

وترتبط المعوقات المؤثرة على المناطق الحرة في المقام الأول ببعض العوامل داخل الدولة,ثمتأتي المعوقات الخارجية التي يكون لها بعض التأثير في هذا الجانب.هذا و تستعرض الدراسة هن المعوقات التي تؤثر على نجاح المناطق الحرة,مع محاولة الإشارة لما يتوفر من معلومات مرتبطة بها وهي كالتالي:

-**المعوقات الاقتصادية و المالية:** و تتمثل هذه المعوقات في:

- عدم وضوح أو استقرار سياسة و إستراتيجية الدولة المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة,الأمر الذي يؤدي بالمستثمرين لتوخي الحذر لتجنب إي إجراءات مفاجأة تتخذها الدولة فيما يتعلق بتلك المناطق.
- عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي(التضخم,عجز الموازنة العامة,سعر الصرف,السياسة المالية).
- عدم القدرة أو الامتناع عن تقديم قروض للمشروعات العاملة بالمناطق الحرة من طرف مؤسسات الدولة المضيفة, أو ارتفاع سعر الفائدة عليها.

ب ــ المعوقات التشريعية و القضائية:ذكر بان الاستثمار يرتبط بعلاقة وثيقة بالتشريع, فعلى ضوء التشريعات المختلفة تحدد الحوافز و التسهيلات و الضمانات للاستثمارات المحلية و الأجنبية بعض المعوقات المتعلقة بالتشريع و القضاء ويمكن إن تتمثل في ما يأتي:

- تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة.
- التغيير و التعديل المستمر للقوانين المنظمة للاستثمار,سواء في المناطق الحرة أو خارجها وهذا الأمر يجعل المستثمر في قلق دائم على مستقبل استثماراته في المنطقة الحرة.

المعوقات الإدارية:و تشمل الأتي:

- تعدد الجهات المشرفة على الاستثمارات في الدولة,وازدواجية الاختصاصات فيما بينها.
- البيروقراطية الحكومية التي يتعرض لها المستثمر عند الترخيص لمشروعه,أو في الإجراءات الأخرى,ما يضيع وقت المستثمر.

ـ المعوقات المتعلقة باليد العاملة: و تتمثل في التالي:

- التأثيرات السلبية لممارسات بعض النقابات العمالية(الإضرابات المطالب المبالغ فيها)التي تشغل المستثمر عن تطوير الإنتاج و عملياته.
- عدم توفر يد العاملة رخيصة وماهرة كافية بالدول المضيفة

ـ المعوقات الخارجية:واهم هذه المعوقات الخارجية التأثيرات التي يمكن آن تترتب على التطورات الاقتصادية العالمية، بإنشاء منظمة التجارية العالمية، وما يترتب في بعض قواعدها من اثر على المناطق الحرة.

- التكتلات الاقتصادية وانعكاسات تعاملات بعض دولها على السلع التي يتم إنتاجها في المناطق الحرة التي تستضيفها بعض دول هذه التكتلات ، فالمناطق الحرة المقاومة بالدول المنتمية لتكتلات اقتصادية تعاني من عدم اعتراف دول الأعضاء الأخرى في نفس التكتلات بمنتجات المناطق الحرة للدولة كمبدأ منشأ.
- دعم بعض الدول لصناعات معينة يؤثر على الصناعات المماثلة بالمناطق الحرة لغياب المنافسة العادلة .من هنا ، يرى الباحثان أن المناطق الحرة بمختلف أشكالها والأهداف الموجودة من إنشائها لا تخلو من المعوقات التي تؤثر على جذب واستقطاب الاستثمار إليها، ألا إن بعض الدول المضيفة تواجه هذه المعوقات بمحاولة إيجاد خطط وحلول تقلل من هذه المعوقات ،حتى تكون مناطقها الحرة مناطق جاذبة لاستثمارات المحلية والأجنبية، وتكون من ضمن المناطق الحرة الناجحة ، ومن خلال الاستطلاع والقراءة عن تجارب المناطق الحرة في العالم تعتبر المناطق الحرة في الصين من انجح المناطق الحرة في الصين من انجح المناطق الحرة عالميا بالإضافة لسنغافورة وماليزيا ويأتي هذا النجاح من التخطيط السليم والناجح من قبل الجهات المعنية بهذه المناطق .

المطلب الثالث:عائديه المناطق الحرة

تسعى معظم الدول العالم إلى جلب الاستثمارات وباعتبارها محركا ديناميكيا لاقتصادياتها ، فقيام المناطق الحرة يعد عاملا من العوامل التي تلجأ إليها الدول وخاصة النامية لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فأن المناطق الحرة تُعتبر إحدى آليات دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول، لمساهمتها في تطوير قطاعات صناعية وتجارية مُتعددة فمن خلال هذا المطلب نستعرض أهم تجارب الدول في أنشاء هذه المناطق.

1ـ تجارب بعض الدول في إنشاء مناطق حرة:

- **المناطق الحرة بكوريا الجنوبية(تجربة ماسان)**:تجربة كوريا الجنوبية في مجال مناطق الحرة فتحلها باب للإصلاحات الشاملة و إعادة هيكلة كامل الاقتصاد، حيث شرعت في تبني مشروع المناطق الحرة عام 1970 إنشاء منطقة حرة في ماسان، و هدف من إنشائها هو جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات،خلق مناصب شغل وجلب التكنولوجيا[1].
- **المناطق الحرة بالصين** : للمناطق الحرة دور محوري في النمو والتحرير الاقتصادي الصيني حيث ساهمت هذه المناطق في خلق حوالي 40 مليون منصب شغل عام 2006 من إجمالي 63 مليون منصب شغل عالميا،و كذا حققت نتائج هامة من حيث نمو الصادرات، التي كانت تتراوح 300 مليون دولار عام 1985 إي بنسبة 1% من إجمالي صادرات الصين، مرتفعا إلى 133 مليار دولار لسنة 2001، إي بنسبة 50% من إجمالي الصادرات الصينية [2].
- **المناطق الحرة بالإمارات:** يعود تاريخ إنشاء أول منطقة حرة لإمارات العربية المتحدة إلى سنة 1985 لما تمتأسيس المنطقة الحرة بجبل عليبأمارة دبي، وبعدها تم إنشاء المنطقة الحرة بمطار دبي سنة 1996 ،وبعد ذلك أصبح تقريبا في كل سنة يتم إنشاء منطقة حرة على الأقل، والآن تمتلك أكثر من

[1]زرزار العياشي غياد كريمة،(2018)، **دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية تجارب دولية**،مجلة الاقتصاد والقانون (العدد3)، ص214.

[2]شاشوة حميد(2015)،**المناطق الحرة الصناعية للتصدير كأداة للانتعاش الاقتصادي الجزائري**، RevuedesreformesEconomique et intégration dans l’économie mondiale،(العدد20)،ص13،14.

38 منطقة موزعة على مستوى كامل التراب الوطني بحيث تساهم بـ: (38%) من إجمالي تجارة دولة الإمارات غير النفطية[1].

- **المناطق الحرة دولة المغرب (منطقة ZONNE FREE TANGER طنجة المتوسط)**:تعتبر اكبر منطقة حرة بدولة المغرب تم تأسيسها عام 200م ،وتقع على بعد(14كم) من مضيق جبل طارق ،ونظراً لقربها من القارة الأوروبية فإن حركة التجارة تتأثر بالسوق الأوروبية .حقق الاقتصاد المغربي نمو بنسبة 5 %عام 2020م ، كما ساهمت المناطق الحرة بنسبة25%من الناتج المحلى الإجمالي لعام 2020م ، ولقد ساهمت منطقة طنجة في جذب استثمارات أجنبية خاصة مباشرة بقيمة(45.3)مليار درهم[2].

من خلال التجارب السابقة فإن المناطق الحرة لها دور كبير في تنمية الصادرات في كثير من دول العالم بل أنه في بعض الدول المضيفة تشكل صادرات هذه المناطق النسبة العظمى من حجم صادرات هذه الدول كما تساهم هذه المناطق في نقل التكنولوجيا إلى الدول المستقبلة كاستفادة الشركات المحلية من تدريب العمالة واكتسابها المهارة والخبرة؛و كذا مساعدة الدول في تحرير اقتصادها وزيادة الدخل الوطني وتنويع مصادره.

تجارب الدول في إنشاء المناطق الحرة قد أظهرت بعض الاستنتاجات المهمة، والتي تشمل:

1- زيادة التجارة: يتوقع أن تساهم المناطق الحرة في زيادة التجارة بين الدول، حيث تقوم بتخفيض الرسوم الجمركية وتقليل العوائق التجارية، مما يساعد على زيادة الصادرات والواردات.

2- جذب الاستثمارات: تعتبر المناطق الحرة وجهة مغرية للاستثمار، حيث توفر بيئة تنافسية للشركات وتخفض تكاليف التشغيل، مما يجعلها جذابة للمستثمرين.

---

[1]خوميجة فتيحة، **التجربة الإماراتية في مجال المناطق الحرة**، ملتقى وطني حول **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير**،المنعقد يومي 26-25 ماي 2016، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.

[2]يحيى أبو طالب محمد حسن عبد الهادي(2022)، **جيوايكنوميكية المناطق الاقتصادية الخاصة و المراكز اللوجيستية في تحقيق التنمية**، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، (العدد1)، ص ص285،287

3- تحسين البنية التحتية: قد تساهم المناطق الحرة في تحسين البنية التحتية للدول، حيث يتم الاستثمار في الموانئ والطرق والمطارات، مما يساعد على تحسين الخدمات اللوجستية وجعل البلدان أكثر جاذبية للشركات.

4- تطوير الصناعات الجديدة: تقوم المناطق الحرة بتشجيع تطوير الصناعات الجديدة والابتكارات، حيث توفر بيئة تنافسية للشركات وتوفر فرصاً للاستثمار في مجالات جديدة.

5- تأثيرها على الاقتصاد المحلي: يمكن أن تؤثر المناطق الحرة على الاقتصاد المحلي بشكل إيجابي، حيث يمكن لها أن تعزز الصادرات وتخفض التبعية للمستوردين، كما يمكنها أن تؤدي إلى إنشاء فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية.

ومع ذلك، يجب الانتباه إلى أن تأثير المناطق الحرة يعتمد على سياسات الدول المضيفة وعلى القوانين واللوائح المفروضة في هذه المناطق.

من خلال ما سبق يمكن القول إن المناطق الحرة أحد أدوات التحرير التجاري وتعزيز النمو الاقتصادي في العالم، وتهدف إلى توفير بيئة استثمارية جاذبة وتقليل الروابط البيروقراطية وتوفير فرص العمل وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا. وتختلف أنواع المناطق الحرة من حيث الغرض الذي تستخدم له والنشاطات المشمولة بها، فمنها المناطق الصناعية الحرة والمناطق التجارية الحرة والموانئ الحرة والمناطق السياحية الحرة.

وتعد المناطق الحرة مهمة بشكل خاص للبلدان النامية، حيث تمثل فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين المنافسة وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزز أيضًا فرص التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي.

المبحث الثاني: الإطار النظري ل *الدبلوماسية الاقتصادية*

الدبلوماسية الاقتصادية هي مجال يرتكز على العلاقات الاقتصادية بين الدول، وتعني استخدام الأدوات الدبلوماسية في دعم وتعزيز هذه العلاقات وتسهيل الأنشطة الاقتصادية بين الدول.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الدبلوماسية الاقتصادية

إن ارتباط العلاقات الاقتصادية بالعملية السياسية أدى إلى ظهور الدبلوماسية الاقتصادية كنمط مميز للدبلوماسية المعاصرة.

1-نشأة الدبلوماسية الاقتصادية :

يمكن ملاحظة أشكال الدبلوماسية منذ العصور القديمة ، على الرغم من أنها كانت في الأساس متجولة وغير منظمة. في وقت لاحق ، في مطلع القرن الخامس عشر ،تم إنشاء دبلوماسية دائمة ومنظمة مع جمهورية البندقية على وجه الخصوص[1] ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كمفهوم منذ أزمة الكساد الكبير في الولايات المتحدة، واكتسبت دوراً أوسع تدريجياً بعد الحرب العالمية الثانية [2]فبعد الفوضى السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم بعد فترة الحرب العالمية الثانية، سعت مجموعة من الدول إلى إيجاد مؤسسات دولية تكون الغاية من وجودها إعادة تنظيم شؤون العالم الاقتصادية ، وخلق شروط اقتصادية وسياسيةجديدة لإعادة تقسيم مناطق النفوذ والسيطرة .حيث أصبحت تلك الدول ترتبط مع بعضها بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية ، كما اكتسب الاقتصاد دوراً مركزياً في النشاطات الدبلوماسية، وذلك بسبب زيادة وعي الدول بأهمية الرخاء الاقتصادي العالمي بشكل عام، وأهميةازدهارالتجارة بشكل خاص و من هنا عرِفت الدبلوماسية الاقتصادية من خلال استخدام الأدوات الاقتصادية للدولة لتحقيق مصالحها القومية، فهي استغلال الثقل السياسي للدولة

---

[1] Romain Gelin, Diplomatie économique: qu'est-ce que c'est ?
http://www.gresea.be/Diplomatie-economique-qu-est-ce-que-c-est, Le 20/01/2023,

[2] أمينة عمر، ياسمين عباس، (18-07-2020). الدبلوماسية الاقتصاديةEconomic Diplomacy - ، *الموسوعة السياسيّة*، تاريخ آخر دخول: 20-01-2023 20:55، متاح على الرابط التالي:
https://political-encyclopedia.org/dictionary/الدبلوماسية الاقتصادية

لخدمة مصالحها الاقتصادية و العكس كذلكفمن خلال التطور التاريخي للدبلوماسية الاقتصادية يتبين التقاء البعدين السياسي و الاقتصادي للدبلوماسية في نفس حقول الاشتغال، إلا أن التغيرات الكبرى في النظام الدولي أعطت للبعد الاقتصادي قدرة أكبر على الحركة و الانطباق إلى درجة هيمنة البعد الاقتصادي من الدبلوماسية على كل مناحي العلاقات بين الدول[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك عددا من المنظمات الدولية التي تمارس شكلا معينا من الدبلوماسية الاقتصادية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الاتفاق العام للتعريفات و التجارة و منظمة التعاون الاقتصادي.

الجدول 1 – مراحل الدبلوماسية الاقتصادية

المراحل	وصف
1) المرحلة الأولى: من النصف الثاني من القرن التاسع للحرب العالمية الأولى	تم تحديد الدبلوماسية الاقتصادية بشكل أساسي بالعدوانية السياسات و تقاسم الأراضي العالم من قبل عدد صغير من الدول القوية, حتى يتمكنوا من الحصول على مزايا تجارية من خلال القهر الاستعماري للشعوب و الأمم الأخرى
2) المرحلة الثاني: من نهايةالحرب العالمية الأولى إلى 1970	في مواجهة انهيار النظام الاقتصادي الدولي السابق ، كانت الدبلوماسية الاقتصادية تركز بشكل أساسي على التفاوض و الاتفاقات المتعددة الأطراف، وتحديداً بشأن ما يهم الدولي المدفوعات، وإعادة إنشاء النظام التجاري، وتحقيق الاستقرار و

[1] الطاهر القور (2017)، **مقدمات حول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية**، Management, Economics of Review International and Law Research،ص7 .

	محاربة الاكتئاب. جوانب مهمة من هذه المرحلة كانت ، على سبيل المثال ، أنشطة القسم الاقتصادي من عصبة الأمم ومفاوضات بريتون وودز وتنفيذ نتائجه.
3) المرحلة الثالثة: من 1980 إلى 2008	تنامي اهتمامات الدبلوماسيين من أجل "المتابعة والتحفيز نشاط الشركات"(سواء فتح أبواب أو تأشير الفرص في الأسواق الخارجية أو مستوى التداول أو الاستثمار أو آخر؛ أو جذب الشركات الأجنبية للاستثمار على الصعيد الوطني الأسواق) بهدف المساهمة في تحقيق هدف الاقتصاد الوطني المتمثل في الرفاهية والقدرة التنافسية ، الخ. كانت المعاقل الدبلوماسية مرتبطة بشكل حاسم من قبل الكثيرين حكومات الدول لتحقيق هذا النوع من الأهداف.
4) المرحلةالرابعة:2008...	مع الأزمة المالية وعالم الأعمال اليوم، الفكرة الدبلوماسية الاقتصادية التقليدية أصبحت عفا عليها الزمن إذ يجب مواجهة الدبلوماسية الاقتصادية كأداة أولى لتعزيز المصالح الاقتصادية وتنفيذها للسياسة الخارجية على نحو فعال، هذه الأداة هي كل يوم أكثر الهدف من المتطلبات المتزايدة، مما يفرض مزيدًا من المرونة و تحسينات تدريجية. يجب أن تكون الدبلوماسية الاقتصادية أداة تضع الدولة كشريك لفهم الاحتياجات الاقتصادية والتجارية

المصدر:من إعداد الطالبين اعتمادا على:

Tiago Filipe،Figueiredo Almeida (2015) Diplomacia Económica e Internacionalização da EconomiaPortuguês

2. تعريف الدبلوماسية الاقتصادية: نحدد الدبلوماسية الاقتصادية باسم استخدام القدرة على التأثير السياسي الدوللصالح مصالحها الاقتصادية في الأسواق الدولية. ولها عدة تعاريف نذكر منها[1]:

عرف معاوية بن أبي سفيان الدبلوماسية بقوله "لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، إذا أرخوها شددتها وإن شدوها أرخيتها."

تعريف أرنست ساتو Satow: الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة.

تعريف شارل كالفوCalvo : الدبلوماسية، "هي علم العلاقات القائمة بين الدول والناتجة عن المصالح المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي العام ونصوص المعاهدات والاتفاقيات."

تعريف د.سموحي فوق العادة :الدبلوماسية هي مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية، والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة، وفن إجراء المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات.

تعريف د.عدنان البكري :إن الدبلوماسية، هي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين، وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي

كما قدم قاموس الدبلوماسية لـ بريدج و جيمس" James et Berridge " تعريفان للدبلوماسية :

الأول يرى أن الدبلوماسية الاقتصادية: " تتعلق بالمسائل السياسية الاقتصادية، التي هي من عمل ممثلي الدولة في المؤتمرات المنعقدة على مستوى منظمات من شاكلة المنظمة العالمية للتجارة. و هي تختلف عن الدبلوماسية التجارية التي تضم نشاط متابعة السياسات الاقتصادية في الدول الأخرى و تقديم النصائح حول

[1] أمينة عمر، ياسمين عباس،المرجع سبق ذكره.

أحسن الطرق للتأثير فيها"، و الثاني يرى أن:" الدبلوماسية التي تستعمل الموارد الاقتصادية لمتابعة أهداف خاصة للسياسة الخارجية[1]."

من خلال التعاريف سابقة يمكن القول بان الدبلوماسية الاقتصادية ماهي إلا مجموعة من الأنشطة الدبلوماسية التي طورتها الدولة من اجل ضمان مصالحها الاقتصادية في الأسواق العالمية هذه المصالح الاقتصادية مترابطة ، وتؤثر على بعضها البعض وهدفها المشترك هو تحقيق أهداف سياسية .النفوذ والعلاقات الدبلوماسية الاقتصادية هي الوسيلة لتحقيق هذه الغايات.

ـ المطلب الثاني:مستويات الدبلوماسية الاقتصادي

تتعدد مستويات الدبلوماسية الاقتصادية وذلك طبقاً لعدد الأطراف التي تقوم بهذا العمل القانوني كما أن القرارات الدولية المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والاتفاقيات الاقتصادية التيتُخذتّ في مستوى معين تؤثر على غيرها من القرارات والمواقف التي تُخذتّ من قبل مستوى آخر وهذا الأمر ينطبق بشكل كبير على الدبلوماسية الاقتصادية، أكثر مما هو عليه في نطاق الدبلوماسية السياسية، فنجد أنه في المفاوضات الدوليةيوجد تفاعل بينمستويات مركبة لهذه الدبلوماسية، فهي قد تكون ثنائية، أو إقليمية، أو جماعية، أو متعددة الأطراف.

1- الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية:

ما زالت الدبلوماسية الثنائية تشكل جزءاً رئيسيا من الدبلوماسية الاقتصادية، سواءً كانت هذه الدبلوماسية تشمل المعاملات المالية بين البلدين أو التجارة الرسمية، أو معاهدات، الاستثمار، أو غيرها من المواضيع التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية. فالدبلوماسية الاقتصادية الثنائية ما زالت التقنية الأسهل التي تجعل توضيح نتائج التعاون الاقتصادي أمراً سهلاً ، حيث تتفهمه المصالح الوطنية لأي طرفعند طرحه للمناقشة والتدقيق به. إلا أنه تؤخذ على هذه الدبلوماسية ناحية سلبية مهمة، هي أنها تمنح الفوائد إلى الطرف الأقوى في المفاوضات، مما يمكنهم استغلال الطرف الأضعف بسهولة أكثر، ففي حالة الاتفاقيةبين دولة متقدمة وأخرى نامية تكون المراكز الاقتصادية متفاوتة, وتكون المساومة الدولية لمصلحة الدولة التي تستطيع أن تفرض شروطاً تتفق مع مصلحتها وهي الدولة المتقدمة, بينما الدولة الأخرى تقف عاجزة عن المساومة نظراً

[1]Romain Gelin, op.cit.

لضعفها وحاجتها إلى الاتفاقية, فتجد نفسها مضطرة للتنازل عن بعض المزايا ومنح بعض الامتيازات للطرف الأقوى[1].

أما الإيجابيات لهذا المستوى فهي كثيرة، حيث أن هذه الصفقات الثنائية تساهم بشكل كبير في تعزيزالاتفاقيات الأكثر تعقيداً التي تعقد على المستوى الإقليمي أو العالمي، كما أن للدبلوماسيةالاقتصاديةالثنائية أهمية كبيرة في تحديد القواعد الإقليمية أو المتعددة الأطراف التي يمكن أن تطبق في الحالاتالمشابهة، فمثلاً القواعد التي تحكم النزاعات الاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان يتم اللجوء إليهافينزاعات دول أخرى[2]

3. الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية:

إن البعد الإقليمي للدبلوماسية الاقتصادية في أهمية متزايدة ، فعلى الرغم من أن الاتفاقيات الاقتصادية في هذا المستوى تكون في معظم الأوقات بدافع سياسي، غير أنها توفر وبطريقة سريعة العديد من الأسواق المفتوحة وبشكل متجاور.

فالدولة تسمح بحرية النشاط الاقتصادي الوطني عندما يكون ذلك ضمن إطار تجمع إقليمي ، وهو في معظم الأحيان يتم ضمن دائرة تتكون من دول متقاربة جغرافياً في مستويات التطور الاقتصادي والأولويات السياسية المماثلة، فبالنسبة لقطاع الأعمال يكون الدخول إلى الأسواق الإقليمية بديلاً عن دخول الأسواق العالمية عند ضعف الإمكانيات، حيث يعتبر ذلك بداية لطريق المنافسة .

أن الاتفاقيات الإقليمية قد تكون مصدر قوة للدولة الإقليمية المنظمة إليها عند قيامها بمفوضات دولية ، وبالتالي يكون لها تأثير كبير على المفاوضات الدولية، وفي قدرتها على فتح الأسواق الدولية.

---

[1] Anthony Aust ; Hand book of International Law(Cambridge University Press,2005),P.119

[2]NICHOLAS BAYNE and STEPHEN WOOLCOCK ،2003;The New Economic Diplomacy; The London School of Economics and Political Science

لكن مهما كان الحافز من إبرام الاتفاقيات الإقليمية، غير أن الحافز الأكبر قد يكون تحقيق نمو في الصناعات الوطنية، وذلك نتيجة قدرة هذه الدول على منافسة بعضها وبالتالي قيام تجارة في الأسواق الحرة الإقليمية. [1]

3-الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية :

المستوى الجماعي للدبلوماسية الاقتصادية يجذب اهتمام الدول بشكل أقل مما هو عليه الوضع في الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية، أو الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف إلا أن لهذه الدبلوماسية الجماعية شكلاً خاصاً كمنظمة التعاون والتنميةالاقتصاديةومجموعة السبعة، ومجموعة الثمانية، ومنظمة الكومنولث وغيرها من التجمعات الاقتصادية الدوليةوهذا المستوى من الدبلوماسيةالاقتصاديةالجماعيةيحققهدفينمهمين، الأول:أن الأطراف المشاركة في هذه الدبلوماسية تَوفّر لها منتدى، عندما تحاول تلك الحكومات الوطنية للدول الأطراف إيجاد حلول، وتوفير التوافق بين بعضها حول هدف اقتصادي معين، سواء أكان محلياً أم دولياً , وذلك من خلال عملية التعاون الطوعي التي تقوم بها هذه الحكومات. وأما الهدف الثاني: فهو تمكين الحكومات التي تملك توجهات اقتصادية متشابهة من تطوير الواقع المتفق عليه، بحيث يمكنها بعد ذلك من التقدم في المجالات الأوسع متعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال كانت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدولية منتدى للعمل التحضيري لعدد كبيرمنالمواضيع، كاتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات والاتفاقيات الزراعية ضمن إطار "الجات" ومنظمة التجارة العالمية[2].

4-الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف :

إن تطوير الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف تجاه الاقتصاديات الوطنية يجعل من الصعب الوصول إلى اتفاق في إطار الدبلوماسية متعددة الأطراف حيث أنها تسعى إلى دمج أنظمة متعددة للعمل في إطار نموذج منسق، مثل منظمة التجارة العالمية والنقد الدولي. منظمات الصندوق والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، والأنشطة الاقتصادية للأمم المتحدة ، بالإضافة إلى العديد من المنظمات المتخصصة في الاقتصاد. لا بد من القول إن الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف قد ساهمت في تطوير العديد من القواعد القانونية

---

[1] سهى شويحنة،(2013)،**الدبلوماسية الاقتصادية**، رسالة الماجستير،كلية الحقوق قسم القانون الدولي كلية الحقوق،جامعة حلب ،سوريا، ص13.

[2] Bayne/Woolcock,Op.Cit.,p. 16

المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، خاصة في تسعينيات القرن الماضي ، وقد تم إحراز تقدم كبير في هذا المجال ، خاصة في إطار التجارة والبيئة ضمن في إطار منظمة التجارة العالمية ، مثل آلية تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 ، لكن هذا المستوى من الدبلوماسية يظهر أن هناك اختلافات كثيرة بين المنظمات الحكومية و المنظمات غير الحكومية على الساحة الدولية[1] ، وكذلك الاختلافات بين الدول المتقدمة (دول الشمال)، والدول النامية (دول الجنوب)، فهذه الأخيرة تشتكي من أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف تضعهم في موقف ضعيف في الاقتصاد العالمي، كذلك فإن الدول المتقدمة تتمسك بحجج انتهاك الدول النامية المتزايد للقواعد الدولية (كحقوق الإنسان، وعمالة الأطفال، والشروط الاجتماعية للعمل) في سياساتها الداخلية كسبب لرفضها في السماح لمنتجات الدول النامية من الدخول إلى أسواقها. وعلى الرغم من أن المنافع الاقتصادية المحققة من الدبلوماسية متعددة الأطراف تدفع الدول إلى الانجراف فيها، إلا أن المخاطر الاقتصادية الناجمة عنها كبيرة جداً، وذلك نتيجة لربط الأسواق ببعضها البعض مما يفسح المجال أمام انتقال الأزمات إلى الدول الأخرى[2].

المطلب الثالث: الدبلوماسية و العولمة

من المهم الحديث عن موضوع "الدبلوماسية في عصر العولمة "، فهو مرتبط بالعمل الدبلوماسي الذي عرفته البشرية، فخلال العصر الحالي،و في خضم الوضع الدولي الراهن، والذي عرف جملة من المتغيرات خاصة في إطار العلاقات الدولية وحتى نضع تصورا واضحا لهذا التطور سنعمد إلى استعراض تعريف العولمة كمحدد جديد للعمل الدبلوماسي.

1- تعريف العولمة:العولمة هي كلمة تستخدم بكثرة في الوقت الحاضر ، سواء لتوصيف العلاقات الكثيفة والمتطلبة بين الدول أو الحركة الهائلة لرؤوس الأموال والتبادلات تظهر العديد من التعريفات القصصية للعولمة هنا وهناك. ماكجليفراي تفيد بأن هذه الكلمة بالنسبة لبيل كلينتون ، الرئيس السابق للولايات المتحدة ، تعني إن عالم بلا جدران عن توني بلير ، رئيس الوزراء السابق للمملكة المتحدة ،العولمة ظاهرة حتمية ولا رجعة فيها ، بينما بالنسبة للمراقبين الآخرين ، فهي تتعلق بالروابط التجارية والثقة المتبادلة (علاقات التجارة والثقة)كما وردبواسطةMacGillivray ، "العولمة هي عبارة عامة عن التجارة العالمية المتنامية والروابط

[1] سهى شويحنة،(2013)،**الدبلوماسية الاقتصادية**، مرجعسبقذكره.

[2] Bayne/Woolock,Op.Cit.,p.17

المتنامية بين الأسواق المالية في البلدان المختلفة ، والعديد من الطرق الأخرى التي يصبح العالم من خلالها مكانًا أصغر[1].

في تعريفها العام ، يمكن تعريف العولمة على أنها شبكة واسعة من الترابط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي والعمليات التي تتجاوز الحدود الوطنية "(Yeates 2001) ومع ذلك فقد اتفقت على أن العولمة" ليست سياسة خيار ولكنه حقيقة يجب على صانعي السياسات التكيف معها "(Wells 2004)[2]

من خلال ما سبق فالعولمة ماهي إلا العملية التي يصبح من خلالها العالم مترابط بشكل أكثر بسبب الزيادة الكبيرة في التبادلات التجارية

2. -الدبلوماسية الاقتصادية في ظل العولمة:

كل من العولمة والدبلوماسية هي جوانب العلاقات الدولية التي تعتبر مهمة في السياسة العالمية و انضباط العلاقات الدولية. هذان المفهومان يشتركان في ضرورة متبادلة فلقد كان للعولمة آثارها على جميع مجالات العلاقات الدولية ، وبالتالي فلا عجب أن آثارها امتد إلى الدبلوماسية أيضا فإن العولمة قد غيرت فقط منهجية الدبلوماسية ولكن ليس طبيعتها الأساسية. لطالما كانت الدبلوماسية تدور حول بناء العلاقات والحفاظ عليها واستخدامها ، واستمر هذا في أن يكون حتى مع ظهور العولمة.

العولمة ليست أداة لتنظيم العلاقات المهمة والتي على رأسها العالقات الاقتصادية الدولية ، وحسب، بل هي أكثر من توجه في عقول صناع القرار فهي نظام في السياسة الدّولية يصوغ السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية لكل دولة في العالم، ففهم الجهات داخلية الفاعلة للعولمة بأنها ضابط للعلاقات الدولية هو من أهم الأمور التي تكفل نجاح هذه الأخيرة لان الدبلوماسية لاقتصادية الناجحة تستوجب من الممثلين الدبلوماسيين و غيرهم من الفاعلين تطوير المهارات اللازمة لإشراك ديناميات العولمة وبالتالي كتساب القدرة اللازمة للتفاوض الفعال في الأوساط الدولية فسياق دبلوماسية الاقتصادية يعطي قراءة شاملة لهؤلاء في فهم كيفية

---

[1]Nyahoho, E. (2012). « Mondialisation », dans L. Côté et J.-F. Savard (dir.), Le Dictionnaire encyclopédique de l'administration publique, (en ligne), www.dictionnaire.enap.ca p1.

[2]BetulYalcinEssay MSc. Comparative Social Policy ProgrammeUniversity of Oxford, 2009 p1.

التعامل مع الأدوات الاقتصادية الدولية الحديثة من خلال السبق المعرفي والمعلوماتيمن جهة، وكذا فهم الاختلاف في التعامل على المستوى الثنائي متعدد الإطراف في المشاهد الإقليمية والدولية من جهة ثانية[1].

من خلال ما سبق يمكن القول إن الدبلوماسية الاقتصادية اتخذت بالغ الاهتمام لدى الدول، بل و أصبحت من أولى أولوياتها فاستيعاب مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية كان يستدعي تحديد المتغيرات الاقتصادية التي عرفها العالم و مدى تأثيرها على العمل الدبلوماسيبالإضافة إلى التعديلات التي أحدثتها العولمة الاقتصادية على علاقات قوى الدبلوماسية الاقتصادية فنطاق والجهات الفاعلة والمؤسسات للدبلوماسية المتعددة الأطراف تتوسع وتتضاعف بشكل كبير وذلك بفضل هذه الأخيرة.

[1] إلياس بوغالم،راضية ياسمينة مزاني،(2022)،**الدّبلوماسية الاقتصادية: أداة جديدة في السياسة الاقتصادية الدّولية المعاصرة**،مجلة الفكر القانوني والسياسي المجلد السادس (العدد الأول) ص, ص 61 ، 77

خلاصة:

الدبلوماسية الاقتصادية هي استخدام العلاقات الدبلوماسية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق المصالح الاقتصادية للدول. وتشمل ذلك تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية وتنظيم الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا والمناطق الحرة هي مناطق تعزز الاستثمار والتجارة من خلال توفير بيئة تجارية محسنة، حيث يتم تقليل الرسوم الجمركية والضرائب والقيود التجارية وتسهيل الإجراءات الجمركية والإدارية وتحسين بنية التحتية والخدمات.

وتحقيق الفوائد المرتبطة بالدبلوماسية الاقتصادية والمناطق الحرة يتطلب تعاونا دوليا واسع النطاق وإقرار السياسات والإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتوفير فرص العمل وتحسين الدخل ورفع مستوى المعيشة في البلدان المشاركة.

الفصل الثاني

الدبلوماسية الاقتصادية و المناطق الحرة للجزائر- دراسة حالة منطقة" بلارة"-

تمهيد:

الدبلوماسية الاقتصادية هي مجال يرتبط بتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول وتعزيز التبادل التجاري والاستثمار بينها. تهدف الدبلوماسية الاقتصادية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول وتحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة. تتضمن الأنشطة الرئيسية للدبلوماسية الاقتصادية التفاوض والتبادل التجاري والتعاون في المجالات الاقتصادية المختلفة، مثل التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية.

فيما يتعلق بالجزائر، فقد تبنت الدبلوماسية الاقتصادية أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة لتعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل. قد اعتمدت الجزائر إستراتيجية لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية من خلال توسيع شبكة علاقاتها الاقتصادية الخارجية وزيادة التجارة والاستثمار. تهدف هذه الإستراتيجية إلى جذب المستثمرين الأجانب وتوفير فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

من بين الأدوات التي تستخدمها الجزائر في الدبلوماسية الاقتصادية هي إنشاء وتعزيز المناطق الحرة. تعتبر المناطق الحرة مناطق اقتصادية خاصة توفر مزايا وامتيازات للشركات والمستثمرين، مثل الإعفاءات الجمركية والإجراءات البسيطة للتجارة والاستثمار. تهدف المناطق الحرة إلى تعزيز الاستثمار وتشجيع التجارة وخلق فرص عمل جديدة.

المبحث الأول: الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر والنهوض بالمناطق الحرة.

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية أداة فعالة تستخدمها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستثمارات والتجارة الدولية. في الجزائر، تمتلك الدبلوماسية الاقتصادية دورًا حيويًا في النهوض بالاقتصاد وتعزيز إقامة المناطق الحرة.

المطلب الأول: الانفتاح الاقتصادي للجزائر وإطلاق المناطق الحرة

تعتبر سياسة الانفتاح الاقتصادي وإنشاء المناطق الحرة من بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات الأجنبية.

1. الانفتاح الاقتصادي للجزائر:

مرت الجزائر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق بدأت في منتصف الثمانينيات ، مما يعني أنها شهدت عدة مراحل مختلفة من سياستها الاقتصادية ، لا سيما سياسة التجارة الخارجية .

1. تطور سياسات تحرير التجارة الدولية في الجزائر:

في السبعينيات والثمانينيات ، كانت القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية الجزائرية تخضع للتخطيط المركزي. حقوق الاستيراد الاحتكارية الممنوحة من قبل الحكومة لبعض المؤسسات العامة ومن عام 1989 للسلطة من خلال برنامج تدريجي لتحرير النظام التجاري ، تم إلغاء قيود الاستيراد المركزية واستبدالها بنظام أكثر مرونة يتطلب من خلال تخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي والائتمان لكل شركة لاستخدامها وفقًا لتقديرها ووفقًا للقانون تمويل إضافي في أغسطس 1990 ، سهّل نظام الامتياز وشركات البيع بالجملة الإلغاء جزئيًا تم إزالة احتكار الاستيراد وجميع القيود المفروضة على تراخيص الاستيراد ، على الرغم من أن بعض الواردات لا تزال خاضعة تحت الرقابة الإدارية بسبب قيود التجارة المحلية ، بينما تظل التجارة في الخدمات (السياحة والإنفاق) مقيدة.

في عام 1992 ، أدت عودة ظهور الاختلالات المالية إلى قيام السلطات بتشديد قيود الصرف الأجنبي والتوسع نطاق حظر الاستيراد ، وفي أواخر عام 1992 ، بدأت السلطات في فرض لوائح صارمة على التمويل ، ما هو في حالة المنتجات الوسيطة المستوردة ، لا يتوفر تمويل التجارة بهذه الشروط لأن الواردات

منحازة نحو المنتجات لمواجهة هذا التحيز ، أصدرت السلطات توجيهات برفض الواردات دون إعطاء الأولوية للتسهيل النقدي.

من أزمة النفط عام 1986 إلى مارس 1994، حاولت الحكومة المرور وتطبيق قيود التجارة والمدفوعات بعد عام من تحرير التجارة بعد بعض النمو في الواردات في عام 1989، تم تشديد الضوابط النقدية مرة أخرى في عام 1992 لضمان سداد الديون الخارجية. كان للواردات تأثير سلبي شديد على الصناعات التحويلية والبناء ، حيث حرمها من المعدات واللوازم الأساسية.

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 1994–1998 إجراءات واسعة النطاق لتحرير التجارة.

تم تنفيذ هذه القيود على مراحل من أبريل 1994. أولاً، تم إلغاء القاعدة التي تتطلب التمويل لواردات معينة.

تم تحرير الاستهلاك المطلق للنقد الأجنبي من قبل المستوردين، واستيراد المعدات الصناعية والمهنية. السلع المستعملة ، وإزالة الحد الأدنى من الاعتماد لتسديدها للمستوردين ، وتخفيض الحماية الجمركية ، وفي عام 1996 ، تم رفع سقف التعريفة الجمركية على الواردات من 60٪ إلى 50٪ ، ثم تم رفعه إلى 45٪ لأول مرة يناير 1997 قررت تنفيذ تخفيف الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى ذلك

إمكانية انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ، وانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية عام 2009 كان للتجارة الحرة العربية الكبرى تأثير كبير في عام 2008 من خلال التقدم بطلب للحصول على إعفاء كامل من الرسوم والرسوم والضرائب.

وينطبق الشيء نفسه على الواردات من أصل عربي، وقد نفذت الدول الأعضاء في المنطقة إعفاءات مماثلة رسوم الاستيراد على البضائع التي منشؤها الجزائر.

منذ عام 2011، اتخذت السلطات العامة إجراءات جمركية خاصة ، والتي تتميز بما يلي:

الحقوق الجمركية والاستثناءات من ضريبة القيمة المضافة المطبقة على بعض المنتجات الزراعية

الواردات تتمثل في إلغاء الرسوم الجمركية على استيراد السكر البني والمواد الأساسية المستخدمة في إنتاج السكر.يعفى زيت الطعام والسكر من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة المستحقة على الاستيراد كما

نشر بنك الجزائر اللائحة رقم 02–17 المؤرخة 25 سبتمبر 2017 ، المعدلة والمكملة للائحة رقم 07–01 الصادرة في 3 سبتمبر. قواعد فبراير 2007 المطبقة على المعاملات الجارية الأجنبية والحسابات المدعومة بالعملة الصعبة زادت الواردات بمقدار 59.67 مليار دولار أمريكي في عام 2014 للتحكم في الواردات وخفضها حجمه. يتضمن النظام التعريب الإلزامي لكل استيراد أو تصدير للسلع أو الخدمات وسيط معتمد وتسوية قبل كل تحويل أو تحويل للأموال[1].

2. إطلاق المناطق الحرة في الجزائر:

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى إنشاء المناطق الحرة نظرا لإدراكها لمدى أهميتها في تعزيز قدراتها التنموية،تلعب المناطق الحرة دورًا مهمًا في تنشيط اقتصاد الدولة التي أنشأتها يساعد على زيادة تدفق التجارة الداخلية والخارجية ، وتنويع الهيكل الصناعي ، وجذب بالإضافة إلى هذا الاعتبار ، الاستثمار الأجنبي الذي سيدعم ميزان مدفوعات العملة الصعبة خطوة لتحرير العلاقات التجارية الخارجية للبلاد من مختلف الرسوم الجمركية وغيرها من القيود التعريفات الجمركية ، وبالتالي تعزيز التكامل الدولي لهذه الاقتصاديات ، وتأمل الجزائر وبالاستفادة من كل هذه المزايا ، يتجسد المرسوم في فكرة إنشاء منطقة حرة في الجزائر التشريع رقم 93–12 المؤرخ 5 أكتوبر 1993 بشأن تشجيع الاستثمار وخاصة في فيما يتعلق بشروط وطريقة تحديد المناطق الحرة ومراقبتها[2] يوضح المرسوم التنفيذي رقم 320–94 الصادر في 17 أكتوبر حدوده وامتيازاته. في عام 1994 نصت على ما يلي:

–يُمنح تطوير المنطقة الحرة وإدارتها للكيانات القانونية العامة أو الخاصة بعد المزاد محلي ودولي ، مفتوح أو محدود أو بالاتفاق المتبادل.

– يصدر المتعاملون و يستوردون بحرية خدمات و بضائع يستلزمها إقامة المشروع و سيره حسب النظام الجمركي و الجبائي و المصرفي الخاص المحدد في التشريع و التنظيم المعمول بهما.

---

[1] طيبة عبد العزيز، رمالوي عبد القادر،(2019)،**أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 2017–1990**،مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس،(العدد 1)،ص 56،57.

[2] التشريع رقم 93–12 المؤرخ 5 أكتوبر 1993،الجريدة الرسمية، العدد،64 الصادر في 10 أكتوبر 1993.

– تخضع عمليات تزويد المتعاملين الموجودين في المنطقة الحرة بالسمع و الخدمات انطلاقا من التراب الجمركي، لتنظيم التجارة الخارجية و مراقبة الصرف و النظام الجبائي و الجمركي المطبق على التصدير[1].

2. **معايير اختيار أحسن موقع لاحتضان منطقة حرة:**تم إنشاء المنطقة بناء على دراسة من قبل الجهاز القومي للتخطيط العمراني بناءً على طلب وكالة تشجيع الاستثمار حددت الدراسة عدة معايير لاختيار أفضل موقع للمنطقة الحرة الأولى هذه المعايير هي كما يلي[2]:

▪ المعيار أ: البنية التحتية للنقل والمرافق ذات الصلة (المطارات والموانئ والطرق والسكك الحديدية). وإمكانية الخدمات العامة (غاز، وقود، كهرباء، ماء، نقل).

▪ المعيار ب: الجودة

▪ المعيار ج: توفير القوى العاملة المؤهلة والمهارات المحلية.

▪ المعيار د: الخدمات المتعلقة بالقطاع الثالث (المؤسسات المصرفية والتأمينية، قطاعي الصحة والسياحة، الوكالات الإدارية).

3. **أسباب إقامة المناطق الحرة في الجزائر:**

هناك عدة دوافع يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

–دافع التضخم والبطالة؛

–دافع ترقية الصادرات وتوف العملة الأجنبية؛

–دافع نقل التكنولوجي وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

---

[1]المرسوم التنفيذي رقم 320–94 الصادر في 17 أكتوبرعام 1994،الجريدة الرسمية، العدد ،67 الصادر في 19 أكتوبر 1994.

[2]بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهرزاد،(2019)،**دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)** ،مجلة نور للدراسات الاقتصادية،المجلد الخامس، (العدد02)،ديسمبر،ص 93.

4. **الهيئات التي تشرف على المناطق الحرة:و** نذكر منها [1]:

–**وكالة ترقية الاستثمارات ومتابعتها ودعمها:** حيث نجد الشباك الواحد المتكون من مختلف المكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار وكالة Apsi الضرائب، بنك الجزائر، المركز الوطني للسجل التجاري، الجمارك، إدارة أمالاك العمومية والبلدية، البيئة الشغل وعن طريقه تمنح مزايا للمستثمرين.

–**اللجنة الوطنية للمناطق الحرة:** ترجع خلفية المنطقة للدولة وتضم اللجنة ممثلي 10 وزارات محددة في المادة 24 من نص المرسوم 24\320 المؤرخ في 17\10\1994 و في مجموع عدد أعضائها 21 عضوا

من خلال ماسبق يمكن القول تحرير التجارة وإنشاء مناطق حرة في الجزائر لهما علاقة وثيقة، حيث يمكن أن تساهم كلا الخطوتين في تعزيز الاقتصاد الجزائري. وتهدف كل من هذين الإجراءين إلى تحريك الاقتصاد الجزائري وتوفير فرص استثمارية وتنمية الصناعات المحلية. يمكن لتحرير التجارة الدولية أن يشجع على تدفق السلع والخدمات إلى الجزائر وتوفير المزيد من الخيارات والمنتجات بأسعار أكثر تنافسية للمستهلكين المحليين. وهذا يمكن أن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

المطلب الثاني: واقع الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر (آفاق وتحديات):

1. واقع الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر:

إن عملية الإصلاح التي بدأها المشرع الجزائري لتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية لم تقتصر على قوانين الاستثمار فقط ، بل شملت مختلف مجالات وقطاعات النشاط الاقتصادي ، لا سيما تلك المتعلقة بقوانين الاستثمار. عدل المشرع الجزائري قانون الاستثمار بالمرسوم التشريعي رقم 12–93 المؤرخ 5 أكتوبر 1993. وتضمن تنقيحات مهمة في مجالات معالجة وحماية الاستثمار الأجنبي ، بحيث تضمن ترجمة نية المشرع لتشجيع وجذب رأس المال الأجنبي. في عام 2001 ، تمت مراجعة قانون الاستثمار بموجب اللائحة رقم 01–03 المؤرخة 22 أغسطس 2001 ، والتي تم تعديلها وتكميلها باللائحة رقم 08/06 بتاريخ 19 يوليو 2006 من أجل تزويد المستثمرين الأجانب بمزيد من الضمانات لتحسين الوضع العام. ومع ذلكفإن المشرع وفقًا للائحة رقم 01–09 المؤرخة 27 يوليو 2009 (التي تتضمن قانون المالية التكميلي لعام 2009)

[1] محمد مداحي، أوسرير منور،(2020)، **إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير : المنطقة الحرة بلارة نموذجا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد السادس عشر، (العدد24)، ص 188.

واللائحة رقم 10.01 بتاريخ 26 أغسطس 2010 (التي تتضمن قانون المالية التكميلي لعام 2010، والقانون 12). رقم 16/11 المؤرخ في 28 أغسطس، والذي يتضمن قانون المالية لعام 2012 والقانون الجديد رقم 09–16 المؤرخ 3 أغسطس 2016 المتعلق باستثمارات الترويج، والذي يتضمن إلغاء الرقم 01–03 المتعلق بأمر تطوير الاستثمار وفقا لنص المادة 37، التي تنص على إلغاء أحكام الأمر رقم 01–03.قانون 24 أغسطس 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، باستثناء أحكام المواد 06 و 18 و 22 منه والمادة 55 من القانون رقم 08–13 المؤرخ 30 ديسمبر 2013 المتضمن القانون المالي لعام 2014. بالنظر إلى أن العنصر الأبرز في القانون رقم 16–09 هو تشجيع الاستثمار من خلال التبني ، نجد أن المشرع الجزائري قد ركز على عنصر الحوافز الضريبية واحتفظ بنفس الوكالات التي تمثلها الدولة المكرسة للاستثمار في وكالة تنمية الاستثمار وهيئة الاستثمار الحكومية: تنشئ لجنة التنمية ، وفقاً لأحكام المادة 27 منها ، أربعة مراكز في الديوان الوطني ، تشمل المصلحة الكاملة للتأهل لتقديم الخدمات اللازمة لإنشاء ودعم المؤسسة. تطويره وإتمام المشروع ، ومنها: مركز تيسير المزايا ، مركز تنفيذ البرامج ، مركز دعم إنشاء المؤسسات ، مركز التيسير الإقليمي[1].

1–1أهم العلاقات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية:

تتمتع الجزائر بعلاقات دبلوماسية اقتصادية هامة مع العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية. وفيما يلي بعض العلاقات الدبلوماسية الاقتصادية الهامة للجزائر:

- **الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية مع دول إفريقيا في ضوء "النيباد":**

الشراكة من أجل التنمية الأفريقية (نيباد) هي رمز مهم لطموحات الجزائر الاقتصادية. ولاجتذاب اهتمام رأس المال والقطاع الخاص ، تعمل نيباد على الترويج للتكنولوجيات الجديدة وأنظمة نقل البيانات وتحسين التدابير الأمنية. الجزائر لديها تحالفات عميقة مع العديد من البلدان الأفريقية ، حتى أنها ألغت الالتزامات المالية لـ 14 دولة مختلفة منتسبة إلى الاتحاد الأفريقي ، وهذا التماسك والكرم يدلان على التزام الجزائر بدعم النضالات الاقتصادية في القارة.

---

[1]بوزيانينور الهدى, طهراوي دومة علي، **واقع الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر وأثرها على التجارة الخارجية**،المؤتمر الدولي الأول حول **الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية**، المنعقد يوم12 ديسمبر2022، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد زبانة غليزان.

تعرف الجزائر أن الاستثمار في إفريقيا هو خطوة حكيمة على المدى الطويل ، حيث من المقرر أن تصبح القارة واحدة من أكبر الأسواق على وجه الأرض. لذلك فإن التعاون الاقتصادي بين الدول الأفريقية يمثل أولوية مطلقة للجزائر. يبدو أنها تؤتي ثمارها ؛ وفقًا لتقرير حديث لشركة **Ecofin** ، تتدفق الشركات الجزائرية إلى إفريقيا بحثًا عن فرص الاستثمار.

من الواضح أن تحالف النيباد يقدم فرصا مربحة للجزائر.وبوجود 30 مشروعًا في الجزائر ذات إمكانات اقتصادية كبيرة ، منها:

– طريق معبر الصحراء: يعتبر من المشاريع الضخمة التي تمتد على أكثر من 9500 كيلومتر ، ويحاول المشروع إكمال المرحلة في الجزائر وتونس ونيجيريا والنيجر ، لكن العمل في مالي وتشاد كان بطيئا لأسباب مالية وسلامة.

– مشروع خط أنابيب الغاز جنوب الصحراء:

يعد مشروع خط أنابيب الغاز عبر الصحراء النيجيري والجزائر ، المسمى "نيجال" ، أحد أهم المشاريع الهيكلية في قطاع الطاقة في إفريقيا وبدأ في التجسيد في 1/2002 بعد توقيع مذكرة تفاهم بين سوناطراك وشركة النفط الحكومية النيجيرية.

– مشروع شبكة الألياف البصرية من الجزائر إلى الدول الأفريقية:

ووقعت الجزائر والنيجر ونيجيريا إعلان الجزائر ، الذي يتضمن استكمال كابلات الألياف الضوئية الممتدة على طول محور الجزائر–جندر–أبوجا.وذلك لأن المشروع جاء في إطار مبادرة ذات بعد إقليمي وقاري في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

– مشروع شبكة الألياف البصرية من الجزائر إلى الدول الأفريقية:

ووقعت الجزائر والنيجر ونيجيريا إعلان الجزائر ، الذي يتضمن استكمال كابلات الألياف الضوئية الممتدة على طول محور الجزائر –جندر –أبوجا.وذلك لأن المشروع جاء في إطار مبادرة ذات بعد إقليمي وقاري في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[1].

- **الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروجزائرية:**

بدأت الجزائر التفاوض مع الاتحاد الأوروبي في عام 1997 واستمرت المفاوضات 5 سنوات ، لكن هذه المفاوضات انتهت بالتصديق على اتفاقية الشراكة الأولية في 2001–12، ووصلت أخيرًا إلى الاتفاق النهائي في 2002–4–22 ودخلت 2005–12 –1 نافذة المفعول. بالإضافة إلى تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية ، ودعم الاستثمار الخاص وتشجيع التكامل المغاربي من خلال خلق فرص العمل ، تهدف الجزائر إلى توفير إطار مناسب لتطوير وتعزيز الحوار السياسي والتبادلات التجارية. إذا كانت الاتفاقات في المغرب وتونس متشابهة في الشكل والمضمون ، فإن الاتفاق في الجزائر كان مختلفًا بعض الشيء بسبب الاستقرار في الجزائر خلال تلك الفترة.

– دعم وكالات الدولة؛

– إجراءات تسهيل وتنظيم حركة الناس؛

– التعاون في مجال الوقاية وتنظيم الهجرة ومراقبة الهجرة غير الشرعية وإعادة الإدماج؛

– التعاون في مجال العدالة والعدالة ومكافحة غسل الأموال والرشوة؛

– منع المخدرات ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة؛

– مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب.

---

[1] غالم نادية، برياطي حسين،**الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية –واقع وتحديات**، المؤتمر الدولي الأول حول **الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية**،المنعقد يوم12 ديسمبر2022، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد زبانة غليزان.

وكان الجانب التجاري لاتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية يتمثل في إنشاء منطقة تبادل حر خلال الفترة الانتقالية التي استمرت 12 عاما من بدء نفاذ الاتفاقية ، ولكن من خلال السعي لتحقيق التوازن بين التبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي والسماح بتكوين وتطوير مؤسسات مملوكة للدولة لم تتحقق في المراحل الأولى من الاتفاقية ، طالبت الحكومة الجزائرية بإعادة النظر في فترة إنشاء منطقة التبادل الحر. ويتم تفكيك التعريفات الجمركية تدريجيا منذ 2005–9.

ومع ذلك ، في 2010–6–15 ، طلبت الجزائر من الاتحاد الأوروبي مراجعة التفكيك الجمركي وفقا للمادتين 11 و 16 من الاتفاقية ، حيث كان رد الاتحاد الأوروبي في عام 2012 هو الموافقة على مراجعة التفكيك الجمركي ، ومراجعة حزمة التفكيك الجمركي ، التي دخلت حيز التنفيذ في 2012–9–1 ، وإنشاء منطقة تجارة حرة في عام 2017 بدلا من عام 2020. لقد توصلنا إلى اتفاق على أننا سنواصل العمل معا لتحسين جودة منتجاتنا وخدماتنا[1].

2. آفاق والتحديات إستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

2–1أفاق الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية:

آفاق الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تعد واعدة وتتضمن:

- **سمعة و شهرة الدبلوماسية الجزائرية في العالم**:بعد ثورة التحرير، تعززت سمعة الجزائر، أولاً بانتمائها إلى حركات التحرير، وثانياً بقرارات التأميم التاريخية، وثالثاً ببدء سلسلة من التغييرات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها. باسم التحرر من الاستعمار المباشر والمدرسة التي يتم تعليمها لتطهير الأرض واستعادة السيادة الوطنية على ثروات البلدان التي تعيش تحت حكم الشركات الأجنبية العالمية. وقد لوحظ ذلك على مستوى الدول المنتجة للنفط، والتي بدأت في تبني نفس نهج

[1] سمغوني توفيق فيصل، تونسي أمنة،**الشراكة الأوروجزائرية وانعكاساتها على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تنشيط الاقتصاد الوطني خارج المحروقات**، المؤتمر الدولي الأول حول **الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية**،المنعقد يوم12 ديسمبر2022، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد زبانة غليزان.

الجزائر في تحرير نفطها، وبسبب هذه السمعة تمت دعوة الجزائر لتمثيل العالم الثالث للدفاع عن مصالحها في على نطاق عالمي.

- **السعي نحو التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي:**

في إطار سياسة التنويع الاقتصادي ، تحاول الجزائر إعادة النظر في وضعها الاقتصادي على المستوى القاري كخيار استراتيجي يندرج في إطار رؤيتها للإصلاحات في جميع القطاعات والمجالات ، والجمع بين العمل الدبلوماسي والاقتصادي من جانب واحد لخدمة اقتصادها. والتكيف مع التغيرات التي فرضتها الأزمات العالمية التي لا تترك له خيارًا سوى البحث عن فرص الاستثمار ، كما يتضح من الزيارات العديدة إلى الجزائر من قبل رؤساء دول ودبلوماسيين وعادة ما يرافقهم عدد كبير من رواد الأعمال وأصحاب المؤسسات.

تعتبر ورقة الدبلوماسية الاقتصادية الممر الوحيد للجزائر إلى إفريقيا قياسا بعلاقاتها ووزنها وموقعها الاستراتيجي ما يجعلها أنسب شريك في هذا الامتداد القاري الذي يمثل عمقها الإستراتيجي ، لاسيما وأن السياسة باتت اليوم في خدمة الاقتصاد ولعل ما يؤكد هذا الطرح التركيز في تبادلا لزيارات الرسمية الجزائرية على الشق الاقتصادي، وتوسيع اللقاءات الرسمية إلى الوفود التي تضم أساسا رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات، لبحث سبل الاستثمار في كل الميادين.الجزائر اليوم وفي إطار إصلاحات جوهرية تبنت خيار الدبلوماسية القارية التي تمهد لحضورها القوي على هذا المستوى، من خلال إنشاء هيئة خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية على مستوى وزارة الشؤون الخارجية قصد منح العمل الدبلوماسي الجزائري انسجاما أكبر ، إضافة إلى القيام باستثمارات هامة، تندرج بدورها في إطار التنويع الاقتصادي، الذي يقتضي منها الانفتاح على أسواق أخرى والأنسب لها حاليا هي السوق الإفريقية بحكم الجوار الجغرافي و الانتماء التاريخي و الثقافي، إضافة إلى المقومات الاقتصادية الهامة التي تتوفر عليها الجزائر[1].

---

[1]واضح سهيلة، **آفاق و تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية**، المؤتمر الدولي الأول حول **الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية**، المنعقد يوم12ديسمبر2022، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد زبانة غليزان.

2-2التحديات إستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية:

تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية عددًا من التحديات الإستراتيجية، ومن بين هذه التحديات[1]:

1. **التحديات الداخلية (طبيعة الاقتصاد الجزائري):** تعتبر المحروقات من النفط والغاز المصدر الرئيسي لإيرادات الجزائر من العملة الصعبة ، والجزائر من أكثر منتجي المحروقات اعتمادًا على هذه المادة وعلى عائداتها ، حيث تمثل 45٪ من الناتج المحلي الإجمالي و 45٪ من الصادرات 97 ، لكن الطرق التي تستفيد منها كانت ولا تزال هي الروابط الضعيفة للاقتصاد الجزائري ، وأهمها يمكن تحديدها على النحو التالي:

–يتسم الاقتصاد الوطني بتنوع ضعيف ، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية المتعلقة بأسواق الطاقة العالمية.

–يفشل الاقتصاد في توليد ثروة حقيقية ، مما يؤدي إلى ضعف المدخرات وتضخم مستويات النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو.

–إن طبيعة الاقتصاد الريعي لها تأثير سلبي على قدرة الدولة على تنفيذ مشاريعها التنموية على المدى الطويل ، حيث أن النفط مورد مستنفد لا عوائد دائمة من ناحية وطرق استخراجه تؤثر على الهيكل من ناحية أخرى.

–كانت السياسات المالية التي تم تبنيها استجابة للأزمة الاقتصادية غير فعالة لأنها واجهت سياسات تقشف خنق لا محالة وتيرة التنمية، بالإضافة إلى ضعف مؤسساتها الخاصة واعتمادها على القطاع العام.

– عدم وجود رؤية للمستقبل ، لأنه بدون رؤية يستحيل تشكيل هيكل ، لأن التنظيم هو ابن الرؤية.

---

[1]شرف نصيرة،**واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية– قراءة للآفاق والتحديات**، المؤتمر الدولي الأول حول**الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية**، المنعقد يوم12 ديسمبر2022، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد زبانة غليزان.

– انتشار ظاهرة التجهيز الإداري والمالي وآفة المحسوبية ، رغم أن الجزائر تحاول تعويض نقاط ضعف القطاع الخاص ، إلا أنه من الممكن من خلال برامج التشغيل ودعم مشاريع الشباب ، خاصة في منتديات الأعمال لمحاولة وتشجيع البناء على قاعدة اقتصادية أكثر انضباطًا للمؤسسة ، لكن نتائجها متواضعة نوعًا ما.

5. **التحديات خارجية:** مكانة الجزائر كدولة متوسطية ومغاربية وأفريقية وعربية تسمح لها بالتفاعل مع هذه الدوائر ، وهو واقع يجعل اقتصادها عرضة للعديد من التهديدات ، أهمها:

– الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على كثافة الأسعار ونمو الصادرات في قطاع المحروقات؛

أثر الحرب والالتزامات الإقليمية والدولية بتحقيق الاستقرار في المنطقة ، بما في ذلك الصراع في الصحراء الغربية ، في تفعيل دور الاتحاد المغاربي وضياع فرص التبادلات الثنائية وجذب الاستثمار الأجنبي؛

– أدى انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي ، الذي عانت منه الجزائر في التسعينيات وما زالت تعاني منه في بعض دول العالم ، إلى توقف تام للاستثمار في بعض الدول ، مما قلل بشكل كبير من جاذبيتها في معظم البلدان الأخرى،

– استمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ورفض الجزائر التفاوض على المبادئ مع الكيان الصهيوني وانعكاساته على عزل الجزائر في المبادرات الدولية بما في ذلك الاتحاد من أجل المتوسط؛

– تأثير الربيع العربي على أمن حدود الجزائر في مختلف المناطق العربية ، خاصة مع تونس وليبيا ، الأمر الذي يتطلب جهودا أمنية إضافية على الحدود ، بأي ثمن مالي وبشري ، فضلا عن كبح تطور تأثير العجلة.

بالإضافة إلى:

– تهديدات أمنية على الحدود الشرقية والغربية ومنطقة الحدود الجنوبية الكبرى. التهديدات الإرهابية ، التهريب ، التجارة (المخدرات ، تهريب البشر ، الهجرة غير الشرعية)؛

– تنافس مع دول أخرى تغزو الجزائر السوق الأفريقية مثل المغرب والإمارات العربية المتحدة والإمارات العربية المتحدة للتعامل مع انتشار فيروس كورونا من خلال تقديم المساعدات الإنسانية لهذه الدول وخاصة في غرب إفريقيا؛

–حقيقة أن الجزائر في منطقة صراع تتطلب ميزانية كبيرة لتلبية احتياجاتها الأمنية بدلاً من استثمارها في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية؛

– الاعتداءات الإلكترونية على المؤسسات الرسمية للدولة الجزائرية والشركات الاقتصادية؛

– تحاول بعض الأحزاب السياسية زعزعة الاستقرار الداخلي للجزائر من خلال الاستفادة من الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد الناتج عن انتشار فيروس كورونا في الآونة الأخيرة؛

–الأفارقة يفتقرون إلى المعرفة بالسوق الجزائري وقدراته ويجهلون فرص الاستثمار في الجزائر.

المطلب الثالث:الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز إقامة مناطق حرة في الجزائر وجذب الاستثمارات الأجنبية

الدبلوماسية الاقتصادية تعتبر أداة فعالة لتعزيز إقامة مناطق حرة في الجزائر وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة الدولية. تهدف الدبلوماسية الاقتصادية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول وتوسيع قاعدة الأعمال الدولية وتعزيز التبادل التجاري والاستثمار.

.1–الدبلوماسية الاقتصادية والتجارة الخارجية في الجزائر: تشتهر الجزائر على المستوى العالمي بين الدول التي تعتمد على قطاع المحروقات بنسبة 98٪ فيما يتعلق بمساهمتها في الصادرات ، وبناءً عليه عملت الجزائر منذ الاستقلال حتى يومنا هذا من أجل تحقيق ما يسمى بالتنويع الاقتصادي و الوصول إلى 05 مليار دولار من الصادرات غير الهيدروكربونية ، من خلال الدبلوماسية الأجنبية لمواكبة المنتج المحلي والمستثمر المحلي ، وجذب الاستثمار الأجنبي ، وإعادة النظر في ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية.

وبلغت واردات إيطاليا من الجزائر خلال عام 2017 ما نسبته 16٪ ، تلتها فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ثم البرازيل ، فيما كانت الصين المورد الرئيسي للجزائر من حيث البضائع ، تليها فرنسا وإيطاليا ، ألمانيا وإسبانيا ، علما أن تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والدول الأوروبية يرجع إلى المسافة والحجم الاقتصادي لهذه الدول ، وهذا ما نص عليه نموذج الجاذبية فيالتجارة الخارجية ، حيث أقامت الجزائر علاقة شراكة مع دول الاتحاد الأوروبي منذ 2005،كما صادقت الجزائر على اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية في ديسمبر 2019 في أكرا ، غانا. تسمح هذه الاتفاقية للدول المهتمة بالاستفادة من الإلغاء التدريجي للحواجز

الجمركية لمدة خمس سنوات. دخلت حيز التنفيذ في يوليو 2020 بهدف تحرير الدول الأفريقية من الاعتماد على استخراج المواد الخام وتعزيز التجارة الخارجية. بين الدول الأفريقية.

في إطار تنمية التجارة بين الدول العربية، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية في 22 فبراير 1978 وضع اتفاقية لتسهيل عملية التبادل. يونيو 1996 إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى ابتداء من يناير 1998 في غضون 10 سنوات مع تخفيض ضريبي بنسبة 10٪ ، وهذا بطبيعة الحال يفتح الطريق لتشجيع التجارة الخارجية بين هذه البلدان والخروج من التبعية.

الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي التي تم توقيعها في فانسيا (إسبانيا) في أبريل 2002 ، والتي لم يكن هدفها في الجوانب الاقتصادية ، بل انتهكت من الناحيتين المالية والتجارية وتدفق الاستثمارات ، حيث أن هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 ، ويظل الاتحاد الأوروبي هو الشريك. ومع ذلك ، لا تزال الصادرات غير الهيدروكربونية ضعيفة ، مما يؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري باستثناء الهيدروكربونات. بناءً على هيكل المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي ، لا يزال الميزان التجاري غير النفطي غير متوازن وبالتالي لم يتم تنفيذ الشراكة. مع الاتحاد الأوروبي أي تأثير على تنويع الصادرات غير النفطية لدول الاتحاد الأوروبي ، مع العلم أن هدف الجزائر كان تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال الصادرات غير النفطية.

أبرمت الجزائر مع تونس اتفاقية في مجال التجارة دخلت حيز التنفيذ في مارس 2004، وزودت وزارة التجارة الجزائرية الخبيرين الاقتصاديين بقصد الإبلاغ عن أي انتهاكات لما نص عليه هذا الاتفاق. أما قائمة الاستيراد والتصدير التي تم إعفاؤها من الضرائب فقد كانت على النحو التالي:

– **الإستراد:** المنتجات الصناعية (معفاة من الرسوم الجمركية).

المنتجات الصناعية تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 40**%**.

المنتجات الزراعية والغذائية معفاة من الحصص الجمركية.

– **التصدير**: المنتجات الصناعية معفاة من الرسوم الجمركية.

المنتجات الزراعية والغذائية حصص معفاة من الرسوم الجمركية .

شاركت الجزائر في اتفاقية تيسير وتنمية التجارة بين الدول العربية والمعروفة باسم المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تم التوقيع عليها 1981/02/27 بتونس، ومن بين الدول التي وقعت على هذه الاتفاقية الجزائر، الأردن، مصر، تونس، المغرب، موريتانيا، الإمارات العربية، السعودية، قطر، لبنان، البحرين، عمان، اليمن، سودان، فلسطين، العراق، سوريا، والهدف منهذه الاتفاقية إقامة تكامل اقتصادي عربي، والاستفادة من الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل. (وزارة التجارة وترقية الصادرات)[1].

جدول رقمّ(2–1): التجارةالخارجيةللجزائر خلالفترة 2020/2010

(الوحدة: مليار دولار أم ريكي)

السنة	2010	2011	2012	2013	4201	5201	6201	7201	8201	2019	2020
الصادرات	57,05	73,48	71,86	64,97	62,88	37,78	30,02	35,19	41,16	35,82	23,80
الواردات	47,40	47,24	50,37	55,28	58,58	51,50	47,08	46,05	46,19	41,93	34,39
الميـــزان التجاري	16,58	29,24	21,49	9,94	4,30	–13,17	–17,06	10,86	–5,02	–6,11	–10,60

المصدر:بلقربوز مصطفى، زوبير دغمان "**الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)** .

---

[1]بلقربوز مصطفى، زوبير دغمان ،**الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، المؤتمر الدولي الأول حول **الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية**،المنعقد يوم12 ديسمبر2022، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد زبانة غليزان .

لا من الجدول. (01) ، نلاحظ أن ميزانية التجارة سجلت فائضا قدره 2.924 مليار دولار ، إذا بلغ إجمالي الصادرات حوالي 77.348 مليار دولار ، بزيادة قدرها حوالي 28 ٪ مقارنة بعام 2010 بلغ إجمالي الواردات حوالي 447.24 مليار، بزيادة قدرها حوالي 16 ٪ مقارنة بعام 2010 ، تحديد الاستقرار النسبي لأسعار النفط في عام 2011 بمتوسط الأسعار في غضون 1112.2012 سجلت فائضا في الميزان التجاري يصل إلى 2.149 مليار دولار ، ولكن إذا وصلت 550.37 مليار وصادرات وصلت 771.86 مليار ، سينخفض الميزان التجاري في عام 2013 بسرعة إلى 99.94 مليار، وهو ما يرجع إلى انخفاض كبير في الصادرات وزيادة كبيرة في الواردات ، وبالتالي فإن الميزان التجاري سينخفض حتى عام 2015. حققت الجزائر عجزا في الميزان التجاري وصل إلى 13،17 مليار دولار بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

في عام 2016، بلغ العجز 17.06 مليار دولار ، بزيادة قدرها 4.8 ٪ ، واستمرار انخفاض أسعار النفط بنحو 15 ٪ أثر على الصادرات إلى 30.02 مليار دولار ، بالإضافة إلى انخفاض الواردات إلى 47.08 مليار دولار ، ارتفع العجز في عام 2017 بنسبة 63 ٪ إلى 6.11 مليار دولار ، وفي عام 2019 وصل إلى 6.11 مليار دولار.

أما عام 2020 فقد تميز بتفشي الوباء (فيروس كورونا 19).يوضح الشكل أن الميزان التجاري سجل عجزا قدره 10.6 مليار دولار.وانخفض حجم الصادرات بسرعة مقارنة بالسنوات السابقة ، ليصل إلى 23.8 مليار دولار ، في حين شهد حجم الواردات أيضا انخفاضا بنسبة 34 في المائة ، في حين أن 390 مليار دولار هي أدنى نسبة في المسح لجميع السنوات.

وفي الآونة الأخيرة ، قال رئيس الوزراء أيمن عبد الرحمن إن الجزائر حققت فائضا قدره 1140 مليار ومن المتوقع أن تتجاوز 170 مليار دولار بنهاية هذا العام[1].

---

[1]موفق محمد أمين ، موفق عمر،**انعكاسات الدبلوماسية الاقتصادية على تنويع الصادرات بالجزائرية**، المؤتمر الدولي الأول حول **الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية**،المنعقد يوم12 ديسمبر2022، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد زبانة غليزان .

الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي في الجزائر:

–بعد محاولات عديدة من قبل الجزائر لإدارة وتطوير اقتصادها ، خاصة بعد انخفاض أسعار النفط في عام 1986 ، تقرر توقيع اتفاقية ثنائية متعددة الأطراف. :

الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع المنظمات الدولية: في 30 مارس 1995، أنشأت الجزائر شركة إسلامية للتأمين الاستثماري وائتمان الصادرات وشركة دولية لتسوية منازعات الاستثمار في عام 1990 تم تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي عام 1995، أعادت الجزائر أيضا جدولة التزاماتها 19940/1995 لنادي باريس ونادي لندن لتعزيز الاقتصاد الجزائري، ولا سيما في مجال الاستثمار وقطاع التجارة.

اتفاق وقعته الجزائر مع الولايات المتحدة: وقعت الجزائر اتفاقا مع الولايات المتحدة في 17 أيار/ مايو 1990، واتفاقا بشأن تشجيع الاستثمار ودعمه مع الأرجنتين في عام 2001، واتفاقا بشأن منع الازدواج الضريبي والتهرب الضريبي مع كندا في عام 2000.

اتفاقية الجزائر مع آسيا: وقعت الجزائر مرسوما لتشجيع الاستثمار وحمايته مع كوريا الجنوبية وإندونيسيا وإيران وماليزيا وطاجيكستان بين عامي 1994 و 1820. وفي عام 2014 أيضا ، تم توقيع صفقة بقيمة 1 مليار دولار مع الصين ، أحد المستثمرين الرئيسيين في الجزائر ، مقابل 8.2 مليار دولار. تتطلع الجزائر إلى تطوير العلاقات الاقتصادية مع الصين ، لذلك لن تكون الشراكة تجارية فحسب ، بل ستشجع أيضا الاقتصاد الجزائري على تلبية احتياجات السوق المحلية ، وكذلك تلبية احتياجات السوق المحلية، هذا هو الهدف. يمكن أن تستفيد من نقل التكنولوجيا والاستثمار الصناعي في الصين للانفتاح على أيام الأحد الأجنبية. وهناك أيضا اتفاق بشأن منع الازدواج الضريبي على الدخل والثروة وقعت بين الجزائر وتركيا في 1994–12.

اتفاقيات الجزائر مع إفريقيا: أبرمت الجزائر اتفاقيات مع جنوب إفريقيا وإثيوبيا ومالي وموزنبيق والنيجر ونيجيريا بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في مجال ضريبة الدخل وضريبة الثروة ، وكذلك بشأن تعزيز وحماية الاستثمارات المتبادلة.

الاتفاقيات الجزائرية مع الدول العربية: بين عامي 1990 و2015، وقعت الجزائر اتفاقيات مع البحرين ومصر والإمارات والكويت والأردن واليمن وقطر ولبنان وعمان والسودان وسوريا والمملكة العربية السعودية، معظمها بشأن تجنب الازدواج الضريبي وتعزيز وحماية الاستثمارات المتبادلة. تم توقيع العديد من الاتفاقيات، بما في ذلك الحماية، كما وقعت الجزائر على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في 1989/02/17، وكان من أهدافها في المجال الاقتصادي تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية من خلال إنشاء مشاريع مشتركة لتوسيع التبادل التجاري. تأسس البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في 10 مارس 1991. (دراسة ، 2004)

اتفاقيات الجزائر مع دول خارج الاتحاد الأوروبي: في 2004 و 2005 و 2013، على التوالي، وقعت الجزائر اتفاقيات مع أوكرانيا وسويسرا وصربيا بشأن تجنب الازدواج الضريبي وتعزيز وحماية الاستثمارات. العلاقات الجزائرية الروسية ليست جديدة ، لأن روسيا كانت أول دولة في العالم تقيم علاقات دبلوماسية مع الجزائر المستقلة. بدأ التعاون التجاري والاقتصادي بينهما في الستينيات من القرن الماضي ، عندما تم إنشاء القاعدة الصناعية الوطنية وتم تقديم دعم مهم في تنمية الاقتصاد. في عام 2001 ، قاموا أيضا بتنسيق إجراءاتهم ، بشرط أن تكون المعاملات في سوق الغاز العالمي عقودا طويلة الأجل فقط ، بحيث يتم تحديد الأسعار مسبقا[1].

كانت معظم اتفاقيات الجزائر مع بقية العالم تهدف إلى تشجيع الاستثمار ، حيث أن لها تأثيرا مباشرا على الاقتصاد الوطني ككل ، وبالتالي على الوصول إلى الجزائر

[1] بالأحمر الحاج ، حمزة علي،**دور الدبلوماسية الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،المؤتمر الدولي الأول حول **الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية** ،المنعقد يوم12 ديسمبر2022، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد زبانة غليزان .

–تطوير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر القادم إلى الجزائر :.

الجدول رقم 02 تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والمستورد إلى الجزائر في الفترة 2010–2020 في إطار اتفاقيات تشجيع الاستثمار:

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حجم تدفقات الاستثمار الأجنبيالمباشر	2.30	2.57	1.50	1.69	1.50	0.0537	1.64	1.23	1.47	1.38	1.13

المصدر:مقداد سمير، ميزوري طيب،**الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية كأداة لتنشيط وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

الشكل(2):حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

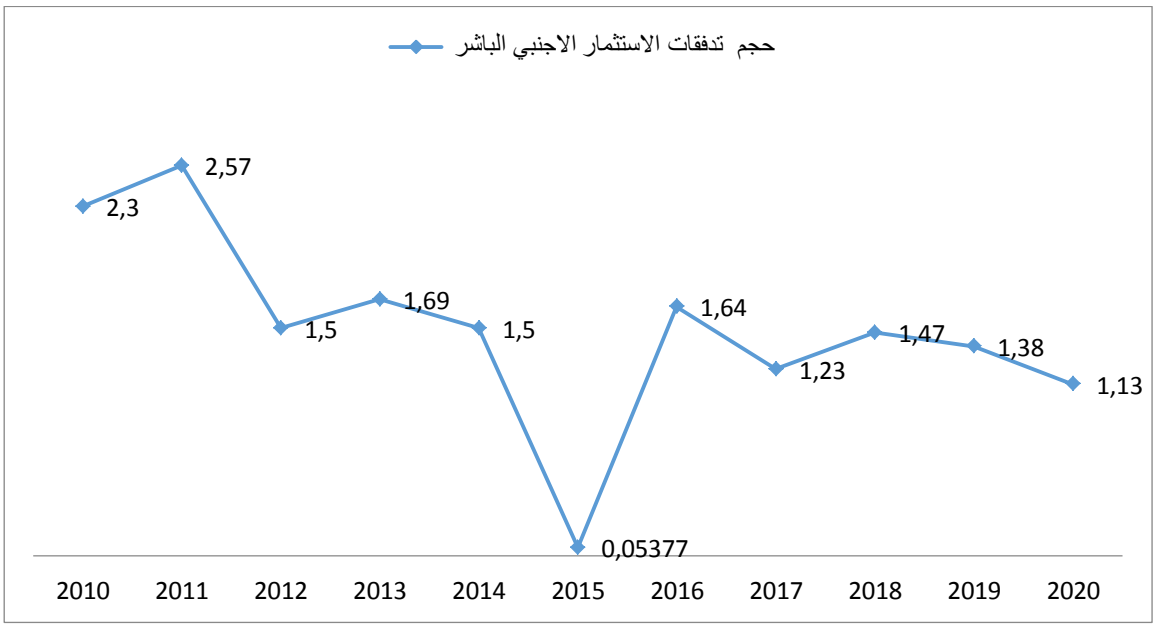

المصدر: مقداد سمير، ميزوري طيب،**الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية كأداة لتنشيط وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

لقد مر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر بعدة فترات, والتي يمكن تمثيلها على النحو التالي:.

2010: تتميز بزيادة كبيرة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتجاوز عتبة 2 مليار دولار في عام .

الفترة 2011–2015: يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يدخل الجزائر بالتقلبات، منذ عام 2011 والذي بلغ 257.8 مليار دولار أمريكي كحد أقصى لقيمة التدفقات التي حققتها الجزائر ، وأسباب التقدم هي السياسة المفتوحة التي تتبناها الجزائر ، والحوافز والامتيازات المقدمة للمستثمرين الأجانب. بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم تلقيه في عام 2012 ، والذي لم يتمكن من الحفاظ على معدلات النمو السابقة ، 150 مليون دولار أمريكي ، ثم 169 مليون دولار أمريكي في عام 2013 ، بفضل الاستقرار والتطور الإيجابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي واستعادة ميزان مدفوعات الاقتصاد الكلي ، كان الانخفاض اللاحق عند أدنى مستوى في عام 2015 – حوالي 0.05 مليار دولار أمريكي.

الفترة 2016–2020: تميزت بعودة التدفقات الأجنبية المباشرة في عام 2016 إلى مستوى 1.64 مليار دولار أمريكي ، لكنها سرعان ما عادت إلى الانخفاض ، حيث انتقلت من 1.23 إلى 1.13 في عام 2020.[1]

من خلال ما سبق يمكن القول أن الدبلوماسية الاقتصادية تُستخدم لتعزيز إقامة مناطق حرة وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة الدولية في الجزائر. يمكن للدبلوماسية الاقتصادية الترويج للمناطق الحرة وتسويقها للشركات الأجنبية، وتسهيل التواصل والتفاوض بين الحكومة والشركات الأجنبية لتسهيل عمليات الاستثمار، وتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع الدول الأخرى لتسهيل حركة البضائع والخدمات وتعزيز النمو الاقتصادي. يتطلب ذلك التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لإزالة العقبات وتقديم الضمانات وتعزيز الحكومة الاقتصادية. بالتالي، يمكن أن تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي في الجزائر

[1] مقداد سمير، ميزوري طيب،**الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية كأداة لتنشيط وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، المؤتمر الدولي الأول حول **الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية** ،المنعقد يوم12 ديسمبر2022، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد زبانة غليزان .

–وبالتالي الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر هي إستراتيجية تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى وتعزيز التجارة والاستثمار. تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة في البلاد.

تسعى الجزائر للنهوض بالمناطق الحرة كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة الخارجية. توفر المناطق الحرة بيئة تجارية محسنة وميزات مثل إعفاءات ضريبية وتسهيلات جمركية للشركات التي تستثمر فيها. تهدف الجزائر إلى تطوير المناطق الحرة على مستوى البلاد وتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى. وقد تم اتخاذ عدة إجراءات لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر والنهوض بالمناطق الحرة. وقعت الجزائر اتفاقيات تجارية مع العديد من الدول الأخرى لتعزيز التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار. كما قامت الحكومة الجزائرية بتبسيط إجراءات الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الشركات الأجنبية.

المبحث الثاني:المناطق الحرة في الجزائر أسباب التخلي وإعادة البعث دراسة حالة "بلارة" نموذجا

تعتبر المناطق الحرة في الجزائر من الأدوات الاقتصادية المهمة التي تهدف إلى تعزيز التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية. تعتبر هذه المناطق مناطق اقتصادية خاصة تتمتع بتسهيلات جمركية وضريبية للشركات التي تستثمر فيها، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة. واحدة من هذه المناطق هي منطقة بلارة، وهي دراسة حالة تستحق الاهتمام.

المطلب الأول: التعريف بالمناطق الحرة في الجزائر نبذة تاريخية

تم إنشاء العديد من المناطق الحرة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، مثل منطقة بلارة ومنطقة عين البنيان ومنطقة عين تيموشنت. وتعد هذه المناطق جزءًا من إستراتيجية الجزائر لتعزيز الاستثمارات وتنشيط الاقتصاد.

1. منطقة بلارة :

تبلغ مساحة المنطقة الصناعية بلارا 523 هكتارا ، وتقع على أراضي بلدية الميليا (في الموقع المسمى بلارا) ، في أقصى شرق ولاية جيجل، على بعد 40 كيلومترا من رئيس الطهاة في الولاية ، على الضفة اليسرى

للوادي الكبير ؛ سهل معروف بخصوبته وإمكاناته الزراعية. تبلغ مساحة المجمع نفسه 216 هكتارًا ، وتخدم هذه المنطقة شبكة طرق إقليمية تتيح للمستثمرين إمكانية الوصول بشكل أفضل إلى شبكة الطرق الوطنية ؛ الطريق الوطني 43 و 27. موقع بلار بالقرب من الواجهة البحرية ، بدعم من ميناء جنجن، سيوفر للمنطقة والبلد فرصة لدخول الحركة الاقتصادية الوطنية والعالمية. يلخص الرسم البياني أدناه الموقع الجغرافي لبلارا في السياقات المختلفة ، المحلية والإقليمية والوطنية.وتتوفر المنطقة على هياكل قاعدية هامة هذا ما جعلها تأخذ موقعا إستراتيجيا بالإضافة إلى قربها من :

–الطريقين الوطنيين 27و43 الرابطين بين جيجل وسكيكدة

–تبعد عن مطار فرحات عباس ب 50 كم و 45 كم عن ميناء جنجن إضافة إلى هذا تبعد عن المركز الكهربائي ب 45 كم[1].

من المرسوم رقم 24/320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، وتتعلق بتهيئة منطقة شمال البلاد والاهتمام بتوفير الخدمات العامة وتنمية الصناعات. يحدد المادة الرابعة في المرسوم عددًا من النقاط، منها[2] :

. ربط المنطقة بشبكة الطرق الرئيسية لربطها بالعاصمة والمدن الأخرى؛

. توفير شبكات تزويد بالكهرباء والماء الصالح للشرب والهاتف وغيرها من البنية التحتية؛

. ربط المنطقة بشبكات صرف صحي للأمطار وتطهير المياه المستعملة؛

. توفير مرافق عامة مثل مستشفيات ومدارس ومراكز تجارية لخدمة سكان المنطقة؛

. ربط المنطقة بشبكة المياه الصالحة للشرب من مدينة جنين والبحر المتوسط، وحفر بئر بسعة 50 لترًا في الثانية؛

. ربط المنطقة بالمدينة عن طريق توسيع الشبكة السككية بطول 6 كيلومترات وربطها بشبكة الاتصالات الوطنية والدولية؛

---

[1] MEDJITA Wafa, BOUKERZAZAHosni, (2018)،**LA ZONE INDUSTRIELLE BELLARA, QUELS RISQUES POUR EL MILIA ?**،Sciences & Technologie D – N°48, p10.

[2]محمد مداحي، أوسرير منور،(2020)، مصدر سبق ذكره.

. توجيه المنطقة للتصنيع والتصدير، وتوفير المواد الخام والمصنعة والطبيعية اللازمة للصناعات؛

. تشجيع إنشاء المؤسسات الصناعية وتوفير الموارد المتاحة في الولاية، مثل صناعة النسيج والجلود والزجاج والإلكترونيات والمواد الصيدلانية ومواد البناء والمناجم؛

. تطوير صناعة التعبئة والتغليف للمنتجات الزراعية والحيوانية؛

. دعم الأنشطة الاقتصادية للمواد المعدنية؛

هذه هي بعض النقاط التي تم ذكرها في المادة الرابعة من المرسوم، وتعكس الجهود المبذولة لتطوير المنطقة وتوفير البنية التحتية اللازمة للصناعات والخدمات العامة.

المطلب الثاني:مقومات النجاح وأسباب الفشل

منطقة بلارة تحتوي على عدة مقومات يمكن أن تساهم في نجاحها، ولكنها تواجه أيضًا بعض التحديات التي يمكن أن تؤدي إلى الفشل. سنلقي نظرة عامة على المقومات الرئيسية للنجاح والأسباب المحتملة للفشل في المنطقة[1]

1. **مقومات النجاح:** وتتمثل في:

- الموقع الجغرافي: تحظى منطقة بلارة بموقع استراتيجي، حيث ترتبط بالطرق الرئيسية التي تربطها بالمدن والمناطق الأخرى. هذا يمنحها إمكانية الوصول إلى الأسواق المختلفة وتيسير التجارة والنقل.
- الموارد الطبيعية: تتمتع المنطقة بثروات طبيعية مهمة مثل الموارد المعدنية والزراعية. يمكن استغلال هذه الموارد في تطوير الصناعات المحلية وتعزيز الاقتصاد المحلي.
- البنية التحتية: يعتبر وجود بنية تحتية قوية أحد العوامل الحاسمة في نجاح أي منطقة. إن وجود مطار، وموانئ، وشبكة النقل الجيدة، والاتصالات السلسة يسهم في تسهيل الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي.

[1]منور أوسرير،(2003)،**دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مجلة الباحث، (عدد 02)، ص44،45.

- القوى العاملة: توفر المنطقة قوى عاملة مهرة ومتدربة في مجالات متنوعة، مما يسهم في توفير الكفاءات اللازمة لتشغيل الصناعات وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2. أسباب الفشل:

هناك عدة عوامل قد أدت إلى إلغاء الأمر القانوني الخاص بالمناطق الحرة في الجزائر من بينها عدم تسجيل أي استثمارات في تلك المنطقة على مدار ثمانية أعوام رغم المزايا التنافسية التي تتمتع بها والجهود الترويجية التي تمت.

وقد يكون السبب الرئيسي لإلغاء المناطق الحرة هو توقيع الجزائر اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي ومتطلبات فتح الاقتصاد الجزائري أمام السوق العالمية. يبدو أن قانون المناطق الحرة قد تعارض مع بعض المعايير الدولية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية (OMC)، بشأن تصريف وبيع وتسويق 50% فقط من السلع والخدمات داخل السوق الجمركية الوطنية.

- **من أهم أسباب الفشل :**

. الموقع: يبدو أن الموقع الجغرافي للمناطق الحرة لم يكن جاذبًا بما يكفي لبعض المستثمرين. يُذكر مثال شركة رونو التي رفضت الموقع الذي عرض عليها في بلارة واختارت الجزائر أو وهران كبديل. هذا يشير إلى أن الموقع الاستراتيجي الذي تعتبره الحكومة ليس جاذبًا بالنسبة لبعض المستثمرين.

. المساحة: قد يكون حجم المساحة المتاحة في المناطق الحرة غير كافٍ لتلبية احتياجات المستثمرين. على سبيل المثال، يشار إلى رغبة شركة دوبال الإماراتية في إقامة مصنع في بلارة ولكن المساحة المتاحة كانت صغيرة جدًا وغير قابلة للتوسعة بسبب القيود الجغرافية المحيطة بها.

. مناخ الاستثمار: يظهر أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير مشجع، خاصة من حيث التعقيد البيروقراطي وضعف وسائل التمويل وعدم شفافية الاقتصاد. تعتمد الجزائر بشكل كبير على إيرادات النفط، وأي صدمة نفطية قد تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد وتثير مخاوف المستثمرين بشأن عدم استقرار الاقتصاد.

. عدم وجود مزايا وتحفيزات ملائمة: قد يكون هناك نقص في تقديم الامتيازات والتسهيلات الملائمة للمستثمرين في المنطقة.

. (من عام 1997 إلى ما بعد عام 2000)، لم تكن منطقة بلارة تتمتع بالاستقرار الأمني الذي يشجع المستثمرين على بناء مصانع فيها. هذا التحدي الأمني قد يكون قد أثر سلبًا على رغبة المستثمرين في الاستثمار في المنطقة وقد يكون سببًا آخر في عدم جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية[1].

3. العوامل المفسرة في عدم نجاح المنطقة الحرة في جذب الاستثمارات:

. بيئة الاستثمار: قد تكون هناك عوامل بيئية تؤثر سلبًا على جاذبية المنطقة الحرة، مثل قلة التوافر التكنولوجي والبنية التحتية غير المناسبة، وارتفاع تكاليف النقل والشحن، وضعف الخدمات اللوجستية. . القوانين والتشريعات: قد تواجه المنطقة الحرة قيودًا قانونية أو تشريعية تعيق حرية الاستثمار، مثل قيود على استيراد المواد الخام أو قوانين العمل الصارمة التي تزيد من التكاليف وتقلل من مرونة العمل.

. الاستقرار السياسي: قد يكون الاستثمار مرتبطًا بالاستقرار السياسي والأمن، وإذا كانت هناك عدم استقرار سياسي في المنطقة الحرة أو في البلد الذي تقع فيه، فقد يتردد المستثمرون في الاستثمار.

. السوق المحلية: قد تكون حجم السوق المحلية صغيرًا أو قليل القدرة الشرائية، مما يقلل من جاذبية المنطقة للاستثمارات التي تعتمد على السوق المحلية.

. التعليم والمهارات: قد يكون هناك نقص في المهارات والتدريب المتاح للقوى العاملة في المنطقة الحرة، مما يقلل من جاذبية المنطقة للشركات التي تتطلب مهارات خاصة.

. الإجراءات الإدارية: إذا كانت هناك إجراءات إدارية معقدة وزائدة، مثل التراخيص والتصاريح، فقد يكون من الصعب على الشركات الاستثمار في المنطقة الحرة[2].

---

[1] لوكال أمال شهرزاد،مجاني غنية،(2017)،**المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر و الأردن**، REVE DES SCIENCES COMMERCIALES Numéro Spécial 01, ص 10،11.

[2] منور أوسرير،(2003)، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: المناطق الحرة الصناعية كآليات بعث المنطقة الصناعية بلارة

1. **المناطق الصناعية بالجزائر** :في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 45/73 المؤرخ في 1973/02/28المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق 1المرسوم رقم 55/84 المؤرخ في 03/1984.

في ضوء المؤشرات السلبية للاقتصاد الجزائري ، نمت فكرة الحاجة إلى تسريع إنشاء المناطق الحرية الصناعية ، وهي إحدى الاستراتيجيات الفعالة للاندماج النشط في الاقتصاد العالمي،يرجع ذلك إلى الأهمية الاقتصادية لهذه المناطق من توفير بيئة استثمارية جيدة تجذب الاستثمار المحلي والأجنبي ، ومن رفع مستوى تعتبر هذه المناطق المرحلة الأولى من اندماج البلاد في الاقتصاد الحر[1].

2. **"بلارة" منطقة صناعية جهوية :**

في ديسمبر 2004، تم إعادة فتح ملف "منطقة بالرة" من جديد، وقررت الحكومة تحويلها إلى منطقة صناعية جهوية بدلاً من أن تبقى منطقة حرة. وقد جذبت المنطقة اهتمام العديد من المستثمرين الأجانب، بما في ذلك وفد من الإمارات العربية المتحدة الذي استثمر بقيمة استثمارية تقدر بحوالي 5 مليارات دولار.

بعد إبرام العديد من الاتفاقيات مع الوفد المذكور والطرف الجزائري، تم تنفيذ المشروع بنجاح تواجه المنطقة صعوبات تبقى مجهولة، مما أثارت تساؤلات في أوساط البطالة، وقد تعرضت الشركة الوطنية للتشغيل "باميليا" لحصار، مما أدى إلى تعليق أنشطتها، وبالتالي تسبب في تفاقم الأزمة. استجابة لهذا التحدي، قدمت عدة مستثمرين وممثلين اقتصاديين مشاريع للتنمية في المنطقة، بما في ذلك "العز للعديد والصلب" وشركة "ارسيلورميتال" من الهند. تم تقديم هذه المقترحات بهدف إحياء قطاع الحديد والصلب في المنطقة وتوفير فرص عمل جديدة. تم إعداد خارطة استثمارية للمنطقة لتنفيذ هذه الفكرة وتعزيز النشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة.

---

[1] الطيبي عبد الله، صديقي أحمد، (2017)،**آليات دعم و تطوير المناطق الصناعية في الجزائر من اجل تحقيق التنمية المستدامة** ، مجلة الاقتصاد و إدارة الإعمال، المجلد الأول، (العدد05)، ص 91 .

تم تنفيذ مشروع إقامة منطقة صناعية في بلدية الميلية بولاية جيجل، بعد استمرار الجهود واستقطاب المنطقة للعديد من الاستثمارات، بما في ذلك مشروع شركة "سيدار" للحديد والصلب بالاشتراك الجزائري القطري وشركة "قطرستيل الدولية". وقد تم تأسيس المنطقة الصناعية الحرة منذ عام 1997، وتغطي مساحة تقدر بحوالي 95٪ من المساحة الكلية للمنطقة. توفر المنطقة بيئة ملائمة للاستثمار وتجذب العديد من الشركات والمستثمرين، بما في ذلك شركات يابانية وشركة أرسيلور ميتال الهندية، بالإضافة إلى سيفيتال الجزائرية وشركات مصرية وإماراتية، وغيرها. تم البدء في مشروع إقامة مصنع "رواو" الذي ينتج الحديد والصلب في المنطقة في أوائل التسعينيات، وتم تجهيزه بناءً على الدراسات الفنية التي قامت بها الشركة الوطنية للتهيئة العمرانية. تشمل المشروعات الأخرى التي تم تنفيذها في المنطقة الصناعية إنتاج الكهرباء والمنشآت اللوجيستية والتجارية. يعتبر المشروع مهمًا لتوفير الفولاذ للاحتياجات المحلية والتصدير، حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية المستهدفة 2.5 مليون طن سنويًا، ومن المتوقع أن تصل طاقته الإنتاجية إلى 5 مليون طن في المستقبل. تعد المنطقة مكانًا ملائمًا للمشروع نظرًا لموقعها الاستراتيجي بالقرب من مطار فرحات عباس ومقر ولاية جيجل[1].

3. إعادة إرساء المناطق الحرة:

تتوافق السياسة الجديدة للدولة مع المصادقة على اتفاقية المنطقة الحرة القارية الإفريقية "زليكاف"، والتي ستبدأ تنفيذها في 1 يوليو 2022. يُعتبر الانضمام إلى هذه الاتفاقية فرصة هامة لتطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز التبادل التجاري مع 54 دولة إفريقية أعضاء في هذه المنطقة. تتميز هذه المنطقة بوجود سوق يضم على الأقل 2.1 مليار نسمة وناتج محلي إجمالي يعادل 5.2 تريليون دولار، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى إنشاء سوق بقيمة 3 تريليون دولار بدون رسوم جمركية أو قيود حدودية.

وإن إنشاء هذه المناطق الحرة سيؤدي إلى إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة بين الدول الأعضاء في إفريقيا وزيادة فرص العمل لدي الشباب وتعزيز الصناعات المتنامية. وتشير التقديرات إلى أن مستوى التجارة البينية بين الدول الإفريقية سيرتفع بنسبة 3.5% سنويًا.

---

[1] محمد مداحي، أوسرير منور،(2020) **مصدر سبق ذكره**،ص ص 186،187.

وتجدر الإشارة إلى أن انتشار المناطق الحرة في العالم أدى إلى إنشاء منظمة المناطق الحرة العالمية "25/2001"، التي تأسست رسميًا في عام 2014 بهدف تعزيز تبادل وجهات النظر والممارسات المثلى وتبادل البيانات والخبرات.

ولا بد من الإشارة إلى أنه وبعد ما يقارب الثلاثين سنة على تبني فكرة المناطق الحرة في التشريع الجزائري؛ وبعد أن تم التخلي عنها سنة 2006؛ عاد المشرع سنة 2022 ليصدر قانونا آخر خاصا بالمناطق الحرة[1].

–من الضروري إحياء المنطقة صناعية "بلارة" كقاعدة للتنويع الاقتصادي والاندماج في النظام العالمي من الأسباب التي تدفع الجزائر لإعادة بعثها كمنطقة حرة :

– ترجع الزيادة في الواردات من ناحية إلى زيادة الطلب المحلي ، ومن ناحية أخرى ، إلى ضعف العرض الداخلي ، حيث وصلت الواردات 2،580 مليون دولار أمريكي لعام 2019 ، مقارنة بـ 41،934 مليون دولار أمريكي للصادرات بخلاف قطاع السيارات وحده تمثل الحافظة المركزية 7٪ من إجمالي الصادرات في نفس العام (تصل إلى 35،824 مليون دولار)،مكتبة الديات الوطنية مفتوحة في عام 2019 (هيسي 31). وهذا ما يفسر ضعف الصادرات خارج الحدود ، حيث أن الجزائر مصدر واحد يعتمد على الحدود المتأثرة بالتقلبات سعر السوق الدولية. بلغت صادرات التصنيع في عام 2018 175،800 مليون دولار ، ونسبة الصادرات في عام 2018 هي 175،800 مليون دولار. ويقدر هذا بنسبة 4.3٪ من إجمالي الصادرات ، وفقا لإحصاءات التقرير الاقتصادي العربي المتحد الصادر عن الصندوق في عام 2020 ، لم تتجاوز نسبة صادرات المواد الخام والمعادن من إجمالي تمويل الصادرات 0.2 ٪ في نفس العام.

وفقا لإحصاءات المركز الوطني للمعلومات والإحصاء، تسبب انخفاض أسعار النفط وزيادة الواردات في توازن سلبي للميزان التجاري من عام 2011 إلى 26.24 مليون دولار في عام 2019 إلى 6110 مليون دولار.

---

[1] أمال مشتي،(2023)،**الإطار القانوني للمناطق الحرة في التشريع الجزائر يبين التكريس والإلغاء(قانون 22–15 المتعلقة بالمناطق الحرة أي إضافة)**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية،المجلد السابع، (العدد01)، ص659.

– نظرا لزيادة الواردات من الجزائر ، لم تستفد الجزائر من هذه الشراكة ، لذلك تتم التبادلات التجارية بشكل أساسي مع الاتحاد الأوروبي في مقابل تخفيض صادرات الجزائر غير النفطية إلى الدول الأوروبية بالروبية وأوروبا ، ستكون مهمة التقديم صعبة للغاية بالنسبة للجزائر. التحرير الكامل للتجارة الخارجية ، بحيث لا تواجه المنتجات المحلية منافسة شرسة من المنتجات الأوروبية أو الدولية.

– الجزائر ، وفقا لتقرير "مدونة الأعمال" لعام 2020 ، احتلت المرتبة 190 في 157 دولة والمرتبة 14 في العربية، إن الصورة العامة لمناخ الاستثمار في الجزائر واضحة نتيجة للبيروقراطية والفساد وعدم فعالية النظام المصرفي والنظام الضريبي ، وهو أمر واضح هذا يؤثر سلبا على درجة جاذبية الاستثمار الأجنبي. إن الفوائد التي تتمتع بها هذه المناطق الحرة في ضوء كل هذه المؤشرات السلبية ستجلب فعاليتها عندما تتحول إلى إنشائها في الجزائر.وهذا مبني على تجربة عربية وعالمية ناجحة ، والسر مثبت باحتراف إستراتيجية سليمة حتى تتمكن الجزائر من الخروج من اغتراب الصادرات وتحقيق التنويع الاقتصادي[1].

[1]بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهرزاد، (2019)، **دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)**،مجلة نور للدراسات الاقتصادية،المجلد الخامس،(العدد02)، ص ص 92،93.

خلاصة:

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تشير إلى جهود الجزائر في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى واستغلال الفرص التجارية والاستثمارية لتعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد. تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية واحدة من الأدوات المهمة للحكومات لتعزيز العلاقات الاقتصادية وتحقيق المصالح الوطنية.

تعتمد الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على سياسات تشجيع الاستثمار وتطوير العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى. تهدف الجزائر إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الإيرادات. بالنسبة لمنطقة صناعية بلارة، فإنها تعد واحدة من المناطق الصناعية الرئيسية في الجزائر وتعتبر بلارة محوراً هاماً للتنمية الاقتصادية في المنطقة. تضم المنطقة العديد من المصانع والمنشآت الصناعية في مجالات مختلفة مثل الصناعات الغذائية والكيماوية والمعدنية والإلكترونية. تهدف منطقة صناعية بلارة إلى تعزيز الصناعة وخلق فرص عمل جديدة للسكان المحليين وتعزيز التصدير وتحسين الاقتصاد المحلي. توفر المنطقة بنية تحتية جيدة ومرافق حديثة للشركات والمستثمرين الذين يسعون للانخراط في الأنشطة الصناعية.

تحرص الحكومة الجزائرية على دعم منطقة صناعية بلارة والمناطق الصناعية الأخرى عبر توفير الحوافز المالية والضريبية وتبسيط إجراءات التراخيص والتصاريح. تعمل الجزائر على تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى لجذب المزيد من الاستثمارات وتبادل التكنولوجيا والخبرات في قطاع الصناعة. باختصار، تهدف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ومنطقة صناعية بلارة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وتعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال جذب الاستثمارات وتطوير الصناعة وتنويع مصادر الإيرادات.

خاتمة

خاتمة:

نستخلص في الأخير أن الهدف من إنشاء المناطق الحرة ، يتمثل في جذب المستثمر الأجنبي باعتبار المناطق الحرة خطوة أولى من بين خطوات استقطاب المستثمرين الأجانب، كما يمكن النظر إليها كمصدر أساسي في تعزيز الانفتاح الاقتصادي من خلال تيسير التجارة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. تستخدم الدول الانفتاح الاقتصادي لجذب الاستثمارات وتطوير الأسواق الجديدة وذلك عن طريق استخدام الأدوات الدبلوماسية مثل التفاوض على اتفاقيات التجارة والاستثمار وتسهيل التبادل التجاري، وبالتالي يتعاون الانفتاح الاقتصادي والدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز المناطق الحرة وتوسيع نطاقها كما تساهم هذه الأخيرة في دخول الشركات الأجنبية إلى المناطق الحرة وعلى تعزيز صورتها وتسويقها للمستثمرين الأجانب والشركات الأجنبية.

في الأخير يمكن القول أن المناطق الحرة والانفتاح الاقتصادي والدبلوماسية الاقتصادية يشكلون ثلاثة عناصر مترابطة ومتكاملة في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول.

اختبار الفرضية:

اختبار صحة الفرضية:التي تتمحور حول أن نجاح المنطقة الحرة في الجزائر يعتمد على أنشطة الدبلوماسية الاقتصادية وعلى هذا الأساس لا يمكن القول بشكل قطعي أن نجاح المنطقة الحرة في الجزائر يعتمد بشكل حصري على أنشطة الدبلوماسية الاقتصادية فالنجاح الشامل للمنطقة الحرة يتأثر بعوامل متعددة ومترابطة، ومع ذلك، يمكن أن تساهم الدبلوماسية الاقتصادية في دعم نجاح المنطقة الحرة في الجزائر عن طريق تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية مع الدول الأخرى، وجذب المستثمرين الأجانب، وتسويق فرص الأعمال المتاحة في المنطقة. وتشمل أنشطة الدبلوماسية الاقتصادية الترويج للمنطقة الحرة في الأحداث والمؤتمرات الدولية، وتنظيم زيارات رسمية للترويج للفرص الاستثمارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية الدولية، لذلك يمكن اعتبار الدبلوماسية الاقتصادية عاملًا مساهمًا في نجاح المنطقة الحرة، ولكنها ليست العامل الوحيد وقد تكون هناك عوامل أخرى تؤثر في النجاح العام للمنطقة الحرة في الجزائر.

خاتمة:

النتائج:

من خلال الدراسة التي قمنا بها و التي تهدف منها إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم التوصل إلى جملة من نتائج تتعلق بالجانب النظري ودراسة حالة، يمكننا إيجازها فيما يلي:

1. الدبلوماسية تعزز المصالح الوطنية الجزائرية في المجتمع الدولي. ويشمل ذلك الدفاع عن حقوق الجزائر ومواقفها من القضايا الدولية وتعزيز صوتها في المنظمات الإقليمية والدولية .
2. تهدف الدبلوماسية الاقتصادية إلى تعزيز التجارة والاستثمار في الجزائر. من خلال إقامة شراكات اقتصادية وتجارية وتوقيع اتفاقيات تجارة حرة ، يمكن للجزائر تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة التجارة مع البلدان الأخرى.
3. بالاعتماد على العوامل الرئيسية وبالجهود المستمرة من قبل الحكومة والجهات المعنية، يمكن أن تحقق المناطق الحرة في الجزائر نجاحًا وتسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات.
4. تظهر الدراسة أن التحديات الداخلية والخارجية يمكن أن تؤثر على نجاح الدبلوماسية الاقتصادية وإستراتيجية بناء المناطق. من بين هذه التحديات العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي يجب معالجتها بشكل جيد لتحقيق النتائج المرجوة. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تحقيق الاستدامة في بناء المناطق تنسيقًا فعالًا بين القطاعات المختلفة والشركاء المعنيين وتعزيز الشفافية والمساءلة.
5. هناك صور و أشكال للمناطق الحرة إلا أن الاتجاه الحالي هو إقامة مناطق الصناعية الحرة و خاصة في الدول النامية.
6. يعود فشل تجربة بلارة إلى عدم توفر المقومات اللازمة لإنجاحها، من الاختيار الصحيح و الموفق لموقع، تهيئة مناخ الاستثمار، تقديم مزايا و وتحفيزات مغرية، توفير الدعاية الكافية.
7. تعتبر الأسباب المقدمة من طرف الحكومة لإلغاء الأمر 02-03 المتعمق بالمناطق الحرة أسباب واهية و غير موضوعية لاتخاذ قرار كهذا.

8. عندما يتم إدراج منطقة بلارة كأولوية في خطة الإنعاش الاقتصادي ، فإنها تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية. بالنظر إلى العقبات والصعوبات التي أعاقت تطوير منطقة بلارة للتجارة الحرة في الماضي والحاضر ، والتي منعتها من أداء دورها الرئيسي والطبيعي كمنطقة تجارة حرة ، فإن لها العديد من المزايا والعناصر التي تجعلها ، من قبل الجميع. المعايير ، منطقة حرة ناجحة يمكنها حتى منافسة العديد من المناطق الحرة العربية والعالمية.

آفاق الدراسة:

في ضوء دراسة والنتائج التي توصلت إليها تقترح الدراسات التالية :

- تقييم أثر المناطق الحرة والدبلوماسية الاقتصادية على التوظيف والقوى العاملة.
- دور المناطق الحرة والدبلوماسية الاقتصادية في تحفيز التكنولوجيا والابتكار ونقل التكنولوجيا بين الدول.
- تحديات وفرص المناطق الحرة والدبلوماسية الاقتصادية في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية.
- تقييم فرص التعاون الاقتصادي والتجاري بين المناطق الحرة والدبلوماسية الاقتصادية والقطاع الخاص والحكومة.
- تحليل تأثير المناطق الحرة والدبلوماسية الاقتصادية على النمو الاقتصادي المحلي وتوفير فرص العمل وتنمية البنية التحتية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا المصادر:

الجرائد الرسمية:

1. الجريدة الرسمية، العدد، 64 الصادر في 10 أكتوبر 1993.
2. الجريدة الرسمية، العدد، 67 الصادر في 19 أكتوبر 1994.

ثانيا المراجع باللغة العربية:

الأطروحات و الرسائل :

3. رصاع حياة، (2018\2019)، **دور اللوجيستيات في تطوير الموانئ البحرية دراسة مقارنة بين ميناء روتردام وميناء وهران**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهرن –2محمد بن احمد.
4. سهى شويحنة،(2013)،**الدبلوماسية الاقتصادية**، رسالة الماجستير،كلية الحقوق قسم القانون الدولي كلية الحقوق،جامعة حلب ،سوريا.
5. مونه محمد، بوزايدة لخضر(2021\2022)، **المقايضة و المبادلات التجارية كآلية لإقامة المناطق الحرة بالجزائر – دراسة تحليلية للمناطق الحدودية بالجزائر**،شهادة ماستر أكاديمي، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة طاهري محمد بشار.

المجلات والدوريات:

6. أمال مشتي،(2023)،"**الإطار القانوني للمناطق الحرة في التشريع الجزائريين التكريس والإلغاء(قانون 22-15 المتعلقة بالمناطق الحرة أي إضافة)**"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية،المجلد السابع، (العدد01)، .
7. إبراهيم فتوح ،عبد القادر احمد حفيظ برهام باعمر،(2019)،**دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية قي سلطنة عمان دراسة ميدانية على منطقة حرة بصلالة**، مجلة اقتصاد المال والإعمال JFBE، المجلد الثالث، (العدد3).
8. إلياس بوغالم،راضية ياسمينة مزاني،(2022)،"**الدّبلوماسية الاقتصادية: أداة جديدة في السياسة الاقتصادية الدّولية المعاصرة**"،مجلة الفكر القانوني والسياسي المجلد السادس (العدد الأول)

9. بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهرزاد، (2019)، "**دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)**"،مجلة نور للدراسات الاقتصادية،المجلد الخامس،(العدد02).
10. بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهرزاد،(2019)"**دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)** ،مجلة نور للدراسات الاقتصادية،المجلد الخامس، (العدد02)،ديسمبر،.
11. حميد شاشوة، (2016)، "**دور مناطق الحرة في الاندماج الاقتصادي المغاربي**"، دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط ، المجلد السابع،(العدد3)،سبتمبر.
12. زرزار العياشي غياد كريمة،(2018)، "**دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية تجارب دولية**"، مجلة الاقتصاد والقانون (العدد3)، .
13. شاشوة حميد(2015)،" **المناطق الحرة الصناعية للتصدير كأداة للانتعاش الاقتصادي الجزائري**" RevuedesreformesEconomique et intégration dans l'économie mondiale،(العدد20).
14. شاشوة حميد،(2015)،"**المناطق الحرة الصناعية للتصدير كأداة للانتعاش الاقتصاد الجزائري**"مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي،المجلد 2015، (العدد20)،.
15. شنوف عبد الرؤوف، شيخة مبروك العروسي، بوبكر عباسي،(2020)" **دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر التجربة الامارتية أنموذجا**" ، مجلة التنمية الاقتصادية ،جامعة الوادي، الوادي الجزائر، المجلد الخامس، (العدد02).
16. الطاهر القور(2017)، "**مقدمات حول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية**"، Management, Economics of Review International and Law Research
17. طيبة عبد العزيز، رمالوي عبد القادر،(2019)،"**أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 2017-1990**"،مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس،(العدد 1)،.

18. الطيبي عبد الله، صديقي أحمد، (2017)،"**آليات دعم و تطوير المناطق الصناعية في الجزائر من اجل تحقيق التنمية المستدامة** " ، مجلة الاقتصاد و إدارة الإعمال، المجلد الأول، (العدد05)، .

19. لوكال أمال شهرزاد،مجاني غنية،(2017)،" **المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر و الأردن**" REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES Numéro Spécial 01, .

20. محمد مداحي ،اوسرير منور، (2020)، "**إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير المنطقة الحرة بلارةنموذجا**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد السادس عشر، (العدد24)،

21. منور أوسرير،(2003)،"**دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**"، مجلة الباحث، (عدد 02).

22. يحيى أبو طالب محمد حسن عبد الهادي(2022)، "**جيوايكنوميكية المناطق الاقتصادية الخاصة و المراكز اللوجيستية في تحقيق التنمية**"، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، (العدد1).

الملتقيات:

23. بالأحمر الحاج ، حمزة علي: "**دور الدبلوماسية الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**" المؤتمر الدولي الأول حول" الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية "، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد زبانة غليزان .

24. بلقروز مصطفى، زوبير دغمان : "**الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)** "المؤتمر الدولي الأول حول" **الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية** "،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد زبانة غليزان.

25. بوزيانينور الهدى, طهراوي دومة علي:" **واقع الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر وأثرها على التجارة الخارجية**"، المؤتمر الدولي الأول حول" **الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح**

علـى الأسـواق الخارجيـة "،كليـة العلـوم الاقتصـادية التجاريـة و علـوم التسـيير، جامعـة احمـد زبانـة غليزان.

26. خوميجة فتيحة: "**التجربة الإماراتية في مجال المناطق الحرة**"، ملتقى وطني حول "**الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير**"،المنعقد يومي 26-25 ماي 2016، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، .

27. سمغوني توفيق فيصل، تونسي أمنة :" **الشراكة الأوروجزائرية وانعكاساتها على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تنشيط الاقتصاد الوطني خارج المحروقات**" المؤتمر الدولي الأول حول" **الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية** "،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد زبانة غليزان،

28. شرف نصيرة:" **واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية– قراءة للآفاق والتحديات**" المؤتمر الدولي الأول حول" **الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية** "،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد زبانة غليزان.

29. شعباني لطفي، مسوساويروميصاء، "**استثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة صناعية للتصدير**"، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول "**مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية**"،المنعقد يومي 26 و27ماي 2016 ،كلية الاقتصادية التجارية و علوم التسيير،.

30. عاشور مزريق، "**دور المناطق الحرة كشكل من إشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية تجارب**" **مختارة**,الملتقى الوطني الأول أفاق التنمية الإقليمية و المكانية في الجزائر، المنعقد في 2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة أدرار،الجزائر.

31. غالم نادية، برياطي حسين:" **الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية –واقع وتحديات** " المؤتمر الدولي الأول حول" **الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية** "، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد زبانة غليزان .

32. مقداد سمير، ميزوري طيب:" **الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية كأداة لتنشيط وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**" المؤتمر الدولي الأول حول" **الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في**

تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية "، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد زبانة غليزان .

33. موفق محمد أمين ، موفق عمر:"**انعكاسات الدبلوماسية الاقتصادية على تنويع الصادرات بالجزائرية**"المؤتمر الدولي الأول حول" **الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية**"،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد زبانة غليزان

34. واضح سهيلة:" **آفاق و تحديات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية**" المؤتمر الدولي الأول حول" **الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تشجيع الانفتاح على الأسواق الخارجية** "،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد زبانة غليزان.

ثالثاالمراجع الأجنبية:

35. BetulYalcinEssay MSc. Comparative Social Policy ProgrammeUniversity of Oxford, 2009 .

36. **LA ZONE** "MEDJITA Wafa,BOUKERZAZAHosni ,(2018) **INDUSTRIELLE BELLARA, QUELS RISQUES POUR EL MILIA ?**",Sciences & Technologie D – N°48.

37. Nicholas Bayne and Stephen2004 woodcock[the new economic diplomacy[ASHGATE Press] .

38. .

رابعا مراجع الانترنت:

39. Romain Gelin, Diplomatie économique: qu'est-ce que c'est ?http://www.gresea.be/Diplomatie-economique-qu-est-ce-que-c-est, Le 20/01/2023,

40. .

41. Nyahoho, E. (2012). « Mondialisation », dans L. Côté et J.-F. Savard (dir.),Le Dictionnaire encyclopédique del'administration publique, (en ligne), www.dictionnaire.enap.ca

42. أمينة عمر، ياسمين عباس، (18-07-2020). الدبلوماسية الاقتصاديةEconomicDiplomacy، *الموسوعة السياسيّة*، تاريخ آخر دخول: 20-01-2023 20:55، متاح علىالرابط التالي:

https://political-encyclopedia.org/dictionary/الدبلوماسية الاقتصادية

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق//////////